

الدكتور عبد الرحمن منيف



القومية والهوية والثورة العربية



1987

منشوران

القومية والهوية والثورة العربية

الدكتور عبد الرحمن منيف

العضو الأسبق في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي

مقدمة

في مواجهة التتريك أولاً، ثم في مواجهة الاستعمار الغربي بعد ذلك، أخذت حركة النهضة العربية موقفاً هجومياً للدفاع عن نفسها ولإثبات ذاتها وهويتها في آن واحد. لكن نظراً لتداخل المفاهيم، ولطبيعة التطورات التي كانت تمر في المنطقة، ونظراً لقيام الدول القطرية وترسخها في ظل أنظمة وعلاقات دولية متباينة، ثم تزايد أهمية المنطقة استراتيجياً (قناة السويس في فترة، ثم القناة والنفط)، وأخيراً إقامة إسرائيل كحاجز بشري بين عرب آسيا وعرب إفريقيا، وكهوية حضارية غربية وغربية، ولهذه العوامل والمراحل عبّرت حركة النهضة العربية عن نفسها بصيغ وأشكال استطاعت من خلالها تحقيق بعض الانجازات، وعجزت عن تحقيق غيرها. فالاستقلال عن تركيا، وتأكيد الهوية العربية للمنطقة ارتباطاً بالوقوع تحت سيطرة الدول الرأسمالية الغربية (بريطانيا وفرنسا أولاً، ثم أمريكا) والنضال العربي الموحد في مواجهة التتريك تجزأ وأخذ شكلاً قطرياً، والاتجاه العلماني والعقلي الذي ميز المواجهة مع الامبراطورية العثمانية ما لبث أن اضطرب وتداخل، وفي بعض الأحيان أو في بعض المراحل تراجع وضعف، ودعوة الوحدة أو التقارب التي ميزت الفترة الماضية ما لبثت أن واجهت العراقيل والمصاعب.

بانتهاى الحرب العالمية الثانية والاتجاه نحو الاستقلال الكامل، ولكي يستطيع الغرب حماية مصالحه، ونظراً لتزايد أهمية المنطقة (النفط)، ولمنع أو لحرف النهوض الشعبي لجأ الغرب الى: احكام سيطرته على مناطق النفط، انشاء الجامعة العربية كصيغة للعلاقات العربية وسقف لها، اقامة اسرائيل، ربط الدول بمعاهدات وأحلاف سياسية وعسكرية، تشجيع التيارات والقوى الرجعية والانعزالية، كل ذلك لاضعاف التوجه العام نحو أهداف موحدة أو مشتركة.

ساعدت القوى السياسية أيضاً، وسلبياً، بمعجزها وغموض مفاهيمها وصراعاها فيما بينها، التوجه السابق. فالصراع الذي وقع بين القوى القومية والقوى الماركسية، وبين هذه القوى مجتمعة والاتجاهات الدينية جزءاً النضال السياسي وحرفه، وأدى الى طرح مفاهيم وشعارات

ألحقت بحركة القومية تشويهات كبيرة وخطيرة، سواء على مستوى الفكر أم على مستوى العمل.

فعل مستوى الفكر تراجع التوجه العلماني والعقلي، وتراجع التوجه الاشتراكي أيضاً، وعلى مستوى العمل ارتبط النضال بالمؤسسات وبخاصة الجيش، وأخذت صيغ العمل تعبيرات جامدة ووحيدة، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الانقسامات والانكسار.

إزاء هذا التطور وهذه المصاعب كيف يمكن تحديد وتجديد العناصر الإيجابية في حركة القومية العربية لمواجهة المصاعب والتحديات؟

ليس أمامنا إلا دراسة الوضع الفكري لتحديد مضمون علمي للنضال السياسي، في ضوء دراسة الواقع القائم بكل تشابكاته وتعقيداته، واقتراح أفكار تساعد على بلورة مضمون وشعارات المرحلة القادمة.

القومية العربية، بمفهومها السائد حالياً، وليدة العصور الحديثة. ورغم أن العرب، شأن الشعوب الأخرى، عاشوا في منطقة محددة جغرافياً، وكانت لهم صفات تميزهم عن غيرهم من الشعوب، ولهم لغة وتاريخ وخصائص نفسية تجعل منهم أمة منذ وقت طويل، إلا أن «القومية العربية» كحركة، ضمن المفهوم السائد الآن، هي حركة حديثة، نشأت وتطورت تعبيراً عن حالة جديدة. وهذه الحالة ميزت العالم بأسره تقريباً خلال القرنين الماضيين.

بعد الكشف البحري، وبعد أن قامت وسادت الثورة الصناعية، ولدت مفاهيم جديدة عبرت عن نفسها بتشكيلات سياسية مختلفة عن التي سبقتها، بما في ذلك مفهوم القومية والامة والدولة القومية. فالأفكار والأشكال التي سادت أوروبا في بناء الدول، أثرت، بنسب مختلفة، على البلدان الأخرى، بما فيها البلدان العربية. فالعرب الذين كانوا جزءاً من الامبراطورية العثمانية، وكانوا يناضلون في إطار هذه الامبراطورية، من أجل حياة أفضل وصيغة أكثر تكافؤاً مع الحرق الحاكم لكن دون تفكير بالانفصال، كعرب، عن هذه الامبراطورية، ما لبثوا أن وجدوا أنفسهم، نتيجة التطور وزيادة الوعي، لمواجهة موجة التذويب والالغاء، وتأثراً بالمفاهيم الجديدة التي بدأت تنتشر وتسود في أنحاء كثيرة من العالم، أكثر وعياً لهويتهم المختلفة عن الشعوب الأخرى التي كانت ضمن الامبراطورية العثمانية. ووجدوا أن النضال يجب أن يأخذ منحى جديداً، منحى يميزهم عن غيرهم أولاً، ويحقق، ثانياً، مطالبهم في الحرية والمساواة، ثم بتشكيل صيغة جديدة لهم أكثر ملاءمة لمتطلبات العصر.

من هنا كان تبلور القومية بمفهومها المعاصر، وكانت تعني عملياً مواجهة التحديات والمصاعب التي تزايدت في القرن الماضي، ثم في القرن الحالي، والوقوف في وجه التتريك والنزعة الطورانية التي كانت تهدف إلى تذويب والغاء تميزهم، ثم تبلورت أكثر بالمناداة بإقامة الدولة القومية والانفصال عن الامبراطورية العثمانية.

ولأن الامبراطورية العثمانية، شأن الكثير من الدول في العصور الوسطى، قامت على أساس الدين، ولأن معظم مواطنيها من المسلمين، وكان الإسلام الرابطة الأساسية بين مواطني هذه الامبراطورية، فقد اتخذت الدعوة القومية، في هذه الفترة بالذات، وفي محاولة للتمييز وتأثراً بالفكر الذي ساد أوروبا، صفة العلمانية، لكن العلمانية هنا تختلف عن العلمانية الأوروبية، لأن العلمانية الأوروبية نشأت وتجدرت في مواجهة الكنيسة وعباداتها، وكانت أكثر من مجرد فصل للدين عن

الدولة. بينما العثمانية في البلاد العربية كانت، بالدرجة الاولى في مواجهة الدولة القومية المستترة بالدين، ومحاولة لتمييز العرب عن غيرهم من الشعوب الاسلامية التي كانت تشكل الامبراطورية العثمانية، ولذلك لم تكن تعني فصلاً واضحاً وكلياً للدين عن الدولة أو عداً بينهما. وهذا يفسر، الى حد كبير هشاشة العثمانية العربية أولاً، ويفسر، بعد ذلك، اختلاط مفهوم الاسلام بالقومية، وبالتالي ظهور هذا المفهوم أو تراجعته تبعاً للعوامل والقوى التي تواجه حركة القومية العربية.

أخذ النضال في مواجهة التتريك منهجاً صاعداً، وتتابع تقدم وتبلور المواقف والشعارات من أجل الاستقلال وإقامة دولة عربية عصرية، وهذان العاملان بلورا فكرة القومية العربية وأعطياها تحديداً ومفهوماً عصريين. وقد استفادت حركة القومية العربية من الظروف العالمية التي سادت في نهاية القرن الماضي ومطلع هذا القرن، كما استفادت الدول المتصارعة والمتنافسة من حالة النهوض التي عمت المنطقة العربية، فتبلورت أكثر من قبل فكرة الوحدة العربية والدولة العصرية ومহারبة التخلف، وكانت فكرة الدولة والوحدة تعتمد بشكل أساسي النموذج الذي ساد في أوروبا.

في الربع الأول من هذا القرن، وبعد أن سقطت الامبراطورية العثمانية، وبدأ الغرب يتقاسم تركتها، بما في ذلك المنطقة العربية، وبعد أن تم التخلي عن الوعود التي قطعت للعرب قبل الحرب واثناها، ونتيجة الوضع الجديد الذي نشأ في أعقاب الحرب، سواء في شكل استعمار مباشر أم في شكل انتداب، وتقسيم البلاد العربية بين الدول المستعمرة، فقد أخذ النضال في هذه المرحلة مساراً جديداً، وبخاصة وأن الاستعمار الغربي لم يتخل عن أطماعه وأحقاده الصليبية، ومن هنا تداخلت، مرة أخرى، مفاهيم القومية والدين، وأصبح الدين، من جديد، قوة في مواجهة الاستعمار الغربي، أما الوحدة العربية التي كانت مطمحاً يعتقد بإمكانية تحقيقه بمجرد سقوط الامبراطورية العثمانية، فقد تحولت الى هدف غير قريب، وإلى شعار، وإن كان يشكل قاسماً مشتركاً بين الكثيرين، إلا أن الأوضاع «الجديدة» التي فرضها المستعمر جعلت هذا الهدف أكثر صعوبة من قبل، كما جعلت النضال من أجل الوحدة يصطدم بصعوبات خاصة بكل قطر. يضاف الى ذلك، أن هذا الهدف لم تكن له صورة واضحة ومحددة بأذهان الداعين له، مما أدى الى تفاوت الاجتهادات والصور التي ارتسمت له، وقد انعكس ذلك على النضال العملي من أجل تحقيقه.

في مواجهة الاستعمار الغربي، وبغياب النضال العربي الجماعي ونظراً لنشوء أشكال من الدول الصغيرة والتابعة، وقيام أوضاع اجتماعية واقتصادية مختلفة عن السابق، فقد تعددت، وبالتالي تباينت، الصيغ المقترحة للمواجهة، وبخاصة وأن الفكر العربي، في هذه المرحلة، كان من الضعف والتشتت بحيث لم يستطع أن يقدم اجابات مقنعة، وبالتالي محركاً للنضال الشعبي، مما جعل هذا النضال، في الغالب، قطرياً وعفويماً ولم يؤد، في النتيجة، الى تغييرات جذرية، سواء على مستوى مقاومة المستعمر أم على مستوى بناء الدولة العصرية، أما الوحدة العربية فقد ظلت شعاراً تزداد صعوبات تحقيقه.

في ظل أوضاع مثل هذه برزت، من جديد، الفكرة الدينية، وبرزت النزعات الاقليمية، وتبددت نضالات الجماهير في أكثر من قطر عربي، واهتزت فكرة القومية وتراجع شعار الوحدة العربية. وفي الوقت الذي أخذت شعوب كثيرة تناضل من أجل تغيير شامل، سياسي واجتماعي، فإن العرب خلال الفترة التي امتدت ما بين الحربين، لم يستطيعوا أن يحققوا إنجازاً هاماً، سواء على مستوى الفكر أم على مستوى الممارسة، رغم التضحيات الجماهيرية ورغم الاستعداد الشعبي.

ويمكن اعتبار غياب الفكر الموجه والقيادات الكفوة هما السببان الأكثر أهمية في هذا الفشل، هذا رغم التحديات المتزايدة ورغم الاستغلال البشع. أما بعد أن قامت الحرب العالمية الثانية، وتغيرت الموازين والعلاقات الدولية، فقد شعر العرب أكثر من قبل أنهم مستهدفون وموضع مساومة، فاندفعت الجماهير إلى النضال والتضحية، وعبرت عن نزوعها إلى الحرية بسلسلة من الثورات والانتفاضات، في المشرق والمغرب، تكملت أخيراً بالاستقلالات القطرية لأغلب البلدان العربية.

أما حين مهد الاستعمار الغربي، وخلال فترات عديدة ومتوالية، لقيام دولة صهيونية في فلسطين، ثم أقامها بالفعل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد شعرت الاقطار العربية جميعاً، وإن كان بنسب متفاوتة، أنها مستهدفة جذرياً، مستهدفة بوجودها وبمصيرها. وشعر كل قطر أيضاً أنه غير قادر منفرداً على مواجهة هذا الخطر وهذا التحدي. ومن هنا اكتسبت فكرة القومية العربية وحركتها وجوداً حياً وفاعلية ظاهرة، واكتسبت معنى نضالياً بالدرجة الأولى.

صحيح أن هذا الوجود وهذه الفاعلية عبرا عن نفسيهما بشكل رد فعل، وأخذاً صوراً من التحدي للنفوذ الغربي، ثم بتبني دعوة عدم الانحياز، والدعوة إلى الوحدة العربية، ومقاومة الوجود الصهيوني في فلسطين، إلا أن هذا الوجود وهذه الفاعلية ما لبثا أن تعرضا إلى الكثير من الاضطراب والتخبط نتيجة فشل الصيغ التي اقترحت تعبيراً عن الوجود والمقاومة، ونتيجة تخلف المؤسسات والأحزاب التي عبرت عن هذه الفكرة، وأخيراً نتيجة الامتحان القاسي التي تعرضت له هذه الفكرة في عام ١٩٦٧.

تأثرت، إذن، حركة القومية العربية بالمفاهيم التي سادت أوروبا خلال القرنين الماضيين، لكن كانت مشدودة أيضاً إلى تراث يضرب في أعماق التاريخ، وقد تمثل هذا التراث بشكل خاص بالاسلام الفكري والسياسي، والذي عبر عن نفسه، خلال مراحل متعددة، بصيوة ظاهرة الأمر الذي جعل تأثيره يتبدى بأشكال ومراحل عديدة. ولما كان الهدف، في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن، هو الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية، فقد كان التوجه القومي، بمعناه الأوروبي، هو الغالب، لكن ما كادت أوروبا المستعمرة المستقلة، والتي ارتبطت بالمنطقة العربية الإسلامية بتاريخ سلبي كانت من جملة صوره الحروب الصليبية ثم حروب القهر والاستعباد في المغرب العربي وتذكر أوروبا لوعودها أثناء الحرب بمساعدة البلاد العربية على الاستقلال وما تلا ذلك من استعمار مباشر لأجزاء كثيرة من الوطن العربي تدخل المنطقة العربية، حتى وجدت القومية العربية نفسها في مواجهة جديدة مع عدو يختلف عنها في الدين، فتحركت النوازع الدينية واتسمت الحرب بين الطرفين بالخلفية التاريخية لكل منهما، ومن هنا تراجعت النزعة العلمانية في محتوى القومية وتداخلت مرة أخرى مع الدين، بخاصة وأن الفكر القومي العربي لم يستطع أن يبني لنفسه نظرية متماسكة في مواجهة التحديات الكثيرة والمتنوعة التي بدأت تواجهه في هذه المرحلة.

وهكذا ظلت الفكرة القومية تراوح بين حدين متباعدين: الحد العلماني بالمفهوم الأوروبي، والحد الديني، وكان أحد هذين الحدين يتغلب أو يتراجع تبعاً لمجموعة من الاعتبارات المرحلية أو المحلية. أما الأحزاب والقوى التي نشأت في بيئات مختلفة وذات طبيعة متجانسة، فقد طابقت في نهجها وطرحها بين مفهوم القومية والدين، لأن الاسلام في هذه البيئات كان يعني القومية أيضاً.

وكان يعني سلاحاً في مواجهة عدو قومي وديني معاً، كما حصل في بلدان المغرب العربي في مواجهة الاستعمار الفرنسي.

ظلّ هذان المفهومان اللذان للثبسان القومية قائمين ومتعايشين، بخاصة وان دعاة العلمانية لم يملكوا، او لم يجزؤوا على طرح وجهة نظر ثابتة وكاملة ومستمرة، اذ اتسمت مواقفهم في هذه النقطة بكثير من الغموض والتراجع، وكانهم بذلك يؤجلون مواجهة هذه المشكلة او لا يملكون حلاً لها. في الوقت الذي استمر دعاة الفكر الديني ينفون بشكل كامل ومطلق الدعوة القومية، ويعتبرونها خروجاً عن الاسلام وتحدياً له، وانها نزع اوروبية لا تلائم الشعوب الاسلامية، بل وتتقال مع تراثها.

يضاف الى ذلك، نشوء اوضاع وقوى زادت في التباس المفاهيم وتتناقضها في كثير من الاحيان. فدعاة الانفصال عن الامبراطورية العثمانية والذين كانوا هم انفسهم دعاة القومية العربية، اصبحوا، او اصبح معظمهم في المرحلة الجديدة، قادة الدول القطرية، وبالتالي، اعطوا لمفهوم القومية والوحدة، في هذه المرحلة، معاني وصيغاً تلائم مصالحهم، وهذا أدى الى ان تظهر الفكرة القومية بمظهر يمين او محافظ، الامر الذي شجع المناوئين لها او المناوئين لدعاتها على اضافة صفات سلبية عليها.

ومما زاد في هذا الالتباس ايضاً ان الفكرة القومية، لانها دعوة سياسية في مراحلها الاولى، خلت من بعد اجتماعي. ولكي تقوى على مواجهة الافكار والقوى التي نشأت في ثلاثينات هذا القرن وما بعده، - وكانت افكاراً وقوى تعطي الهم الاجتماعي والاقتصادي اولوية كبيرة وبعض الاحيان اولوية مطلقة فقد اتخذت مواقف سلبية، وبعض الاحيان معادية لهذه الافكار والقوى، وبادلتها هذه القوى ايضاً السلبية والعداء، اكثر من ذلك، ولأسباب كامنة في هذه القوى اكثر مما هي كامنة في افكارها، اتخذت القوى الماركسية على التحديد موقفاً رافضاً للقومية والوحدة، ثم موقفاً معادياً، الامر الذي أدى الى خلق تناقضات عدائية بين طرفين، او بين عدة اطراف، كان من الممكن ان تتحالف وان تتكامل، سواء على مستوى الفكر ام على مستوى العمل، لكن التحليل الخاطئ لتطور مجتمع معين او عدم الكفاءة في استعمال أدوات التحليل الأساسية لفهم هذا المجتمع، وعدم التعامل معه ضمن معطياته الخاصة، أدت الى مزيد من الالتباس فالتناقض فالعداء.

ومن جملة القوى ايضاً التي ساهمت في خلق مزيد من التناقض، على مستوى الفكر او على مستوى العمل، القوى الاقليمية والمصالح الاقليمية، فهذه القوى التي ابتدعت دعوات معينة وإنشأت لها «نظريات» موازية لها، ساهمت بأشكال ونسب مختلفة في خلق حالة من الالتباس، تكرست فيما بعد بالمصالح، وأشد ما يظهر ذلك في الدول النفطية، او الدول الاكثر غنى وتقدماً.

وهكذا نلاحظ ان الفكر القومي مرّ بمراحل عديدة، وكان يغلب عليه في كثير من هذه المراحل الغموض والحيرة والتجريب، وكان يتخذ مواقف متباينة تجاه عدد من القضايا، كل ذلك بسبب مجموعة من الافكار والعوامل والقوى الطارئة او المؤقتة، دون ان تكون نابعة من نظرية ثابتة او مستقرة، اي بكلمات أخرى لم تكن حركة القومية العربية تملك موقفاً نظرياً متكاملأ، وبالتالي، لم تكن تملك موقفاً واضحاً وعملياً تجاه الكثير من القضايا التي طرحت. وكانت هذه الحركة، في حالات عديدة، مدفوعة برد الفعل اكثر مما هي فاعلة، وكانت تبسّطية او تجريبية في حالات أخرى.

هذا لا يقلل من أهمية هذه الحركة أو فاعليتها، ولا يعني حكماً عليها أيضاً، إن هذا العرض السريع يصف حالة تاريخية في بعض ظواهرها المختلفة، ويشير الى ما يعتبره عوامل سلبية أو كاذبة في هذه الحركة، وي طرح أيضاً مجموعة من المهام والتساؤلات يفترض مواجهتها وتحديد مواقف واضحة ازاءها.

وإذا كان الكثير من الحركات والأفكار يخصب ويفتني بالتجربة ونتيجة التفاعل، فإنه يفترض بحركة القومية العربية، باعتبارها تياراً فكرياً وقوى جماهيرية وتطلعات مستقبلية، أن تستفيد من تجربة الماضي لكي تواجه أعباء الحاضر والمستقبل، وأن تمتلك الجرأة لمواجهة الأسئلة الأساسية في المرحلة الحالية والمقبلة، وأن تنتهج أسلوباً ايجابياً متفتحاً لكي تكتسب من واقع شعبها ومن تجارب الشعوب الأخرى، وهذا يقتضي مواجهة الأسئلة التي تعتبر أكثر أهمية وأكثر أساسية: فما هي هذه الأسئلة؟

أولاً: ما هي القومية العربية؟

القومية العربية رابطة تاريخية تضم وتجمع وتوحد المجموعة السكانية القاطنة في هذه البقعة من العالم، اعتماداً على اللغة والتاريخ والخصائص النفسية والمصالح المشتركة، وهي في مرحلتها الحالية حركة تحرر وطني وتغيير حضاري، تهدف الى توحيد الشعب والطاقات، وإلى تحرير الأرض والإنسان، وإلى بناء صيغة جديدة لعلاقات داخلية وخارجية تعتمد الحرية والمساواة والعدل، وتساهم في إقامة عالم أفضل.

بهذا ينتقي عن القومية كونها عرقية، لأنها لا تعتمد العرق أو الدم أساساً لهذه الرابطة، فكل من سكن هذه البقعة من الأرض وارتبط بها وكان ولاؤه لها وحدها، اعتبر، كالأخرين، صاحب حق فيها بغض النظر عن انحدره السابق.

وهي ليست تعصبية، إذ تجعل الانتماء ارادة ولاء، وتتنظر الى المواطنين نظرة واحدة ومتساوية، وإلى الشعوب الأخرى نظرة مساواة وإخاء انساني، وتتعامل معها بهدف التعاون من أجل عالم أفضل خال من الاستغلال والتعصب.

وهي ليست عنصرية، ولا تقر بتفوق لنفسها أو لغيرها، وتعتبر الانسانية كلاً واحداً، وأن التقدم والرخاء حق لجميع الشعوب، وأن الحضارة تفاعل وتعاون وتبادل.

ولذلك، فإن القومية انتماء وليست فرضاً، وهذا الانتماء النابع من الإرادة يستند الى عوامل اللغة والتاريخ والخصائص النفسية والمصالح المشتركة، هذه العوامل التي كونت شعب هذه المنطقة، أعطته، في الوقت نفسه، خصائص تميزه عن غيره من الشعوب.

وفي المرحلة الحالية تعتبر حركة القومية العربية حركة تحرر وطني وتغيير حضاري، وتمتلك من السمات والقوة والتطلعات ما يجعلها حركة تغيير شاملة، بهدف التحرر الكامل من الاستعمار والتبعية، وإقامة نموذج حضاري اعتماداً على قواها الذاتية، وبالإستفادة من تجربتها التاريخية ومن التراث الحضاري الانساني أو بمقدار ما تمتلك من القوى والإمكانات وما يسند لها من أرث تاريخي، وبمقدار انفتاحها على الحضارة العالمية المعاصرة والإستفادة من التقدم الذي أحرزته

الانسانية، تستطيع ان تبني مجتمعاً قوياً معاصراً، يساهم مع المجتمعات الاخرى في خلق علاقات دولية متكافئة وفي مصلحة الانسانية والتقدم البشري.

بهذا المعنى، ومن أجل هذا الهدف، فإن حركة القومية العربية تضع ضمن أولويات نضالها توحيد الوطن والشعب توحيداً عملياً ونفسياً، من خلال تعبئة الجماهير في النضال من أجل أهداف واضحة ومحددة، وتعميم ثقافة واحدة، والساح المجال أمام الشعب من أجل المشاركة الفعلية في عملية بناء المجتمع الجديد، ومن أجل إقامة دولة حرة وديمقراطية.

إن بناء الانسان والمجتمع والدولة لا يتم من أعلى أو خلال فترة زمنية قصيرة، وإنما من خلال النضال اليومي الصبور والثابت، ومن خلال المشاركة الفعلية للجماهير وتعبئتها، ومن خلال تلبية مصالحها. وهذا البناء يتطلب عملاً مخططاً ودؤوباً وجدياً، ويتطلب مراعاة العديد من الاعتبارات والتراكمات والتنوع الذي حصل خلال فترات طويلة في التباعد والتشويه. ويجب أن تؤخذ في الحسبان أيضاً الفروق التي تميز منطقة عن أخرى، لكي يكون هذا البناء قوياً ونامياً ومستمراً.

إن توحيد المجتمع والدولة لا يعني مباشرة، الوحدة السياسية، إذ سوف تكون هذه الوحدة نتيجة للوحدة النفسية ووحدة المصالح، ووسيلة فعالة للدفاع عن النفس أمام الأخطار المصيرية، وتعبيراً عن الطموح من أجل إقامة نموذج جديد في عالم يمزقه الصراع والتنافس وتبدده الحروب المدمرة الفتاكة. ولهذا، ومن أجل توحيد المجتمع والدولة، يجب أن تبدأ عملية التوحيد طوعياً، ومن البدايات الأولى، وبمراعاة الفروق والتنوع الذي حصل في المجتمع العربي، لأن زمن الوحدات البسماركية قد انتهى، ولأن الوحدة، بمعنى التجانس والمطابقة، أو بمعنى الضم واللاحاق، لم تعد ممكنة في ظل توازن اقليمي ودولي شديد الحساسية، ولأن الوحدة لا تعني فائدة لطرف وضراً لطرف آخر، بخاصة الطرف الصغير، وإنما هي صيغة من صيغ التعاون والتضامن والتقارب والتطور تمهيداً للوصول الى الوحدة السياسية، والتي ستكون نتيجة لكل المقدمات التي تسبقها وتهيئ لها.

ومن أجل الوحدة، وخلال النضال لبنائها، لا بد أن يكون الهدف الثابت والمستمر هو تحرير الأرض والانسان. تحرير الأرض من المستعمر والغاصب، وتحرير الانسان من العبودية والحاجة وتوفير الحرية والكرامة والعمل والرفاء له، وهذا يتطلب، ضمن خطة مدروسة وواضحة، حشد جميع القوى والامكانيات من أجل التحرير، ويتطلب أيضاً دراسة المرحلة دراسة علمية واعية من أجل توفير القدر الأكبر من الرفاء والمشاركة للمواطنين لكي يساهموا مساهمة فعلية في عملية التحرير وفي عملية البناء.

إن بناء صيغ جديدة، سياسياً واجتماعياً، وحضارياً أيضاً، في الاقطار العربية، وتطوير هذه الصيغ باستمرار، وبأكبر قدر من العقلانية والمشاركة، سوف يؤدي الى التقارب فالوحدة بين هذه الاقطار، لأن تطور هذه الاقطار ضمن نسق ايجابي، ومن منظور التكامل والتعاون سوف يساعد ويعجل في التوحيد السياسي، عكس ما يحصل في المرحلة الحالية، حيث يزداد التفاوت بين اقطار عربية غنية وأخرى فقيرة، بين اقطار تعاني من الكثافة السكانية وأخرى من قلة السكان، بين اقطار تضيق بالكفاءات وأخرى عاجزة عن توفيرها، هذا عدا عن التعارض الحاصل في السياسات الاقتصادية، حيث تعتبر المصلحة القطرية أو المصلحة الأنية، هي الأساس في قيام الصناعات

والمشاريع، وحيث تتكامل هذه الاقطار، لا فيما بينها، وانما مع السوق العالمي، وما يتولد نتيجة ذلك، الآن وفي المستقبل، من تعارض ومصالح متباينة.

إن قيام اوضاع منسجمة ومتكاملة بين الاقطار العربية لا يشكل خدمة وفائدة لهذه الاقطار، أو لكل قطر فحسب، وانما يشكل خدمة للعالم ايضاً، لأن العالم، بخاصة الغربي، المثل بآنانيته وازماته، غير قادر على مساعدة هذه الاقطار، ولأن الثروة النفطية اذا كانت تشكل امكانية لبعض الاقطار العربية لتجاوز الحاجة المباشرة، والتغلب على الصعوبات التي تواجه اقطاراً كثيرة في المرحلة الحالية، فإن هذه الثروة الفاضية بطبيعتها، وبطريقة استغلالها الراهنة، سوف لن تكون في المستقبل وبالتالي سوف تضيق هذه الفرصة في الدول التي تعتبر نفسها غنية في الوقت الحاضر.

وبقيام اوضاع منسجمة ومتكاملة بين الاقطار العربية، ثم بوحدتها يتجسد مثل حضاري لما يجب أن تكون عليه البلدان المقهورة والمجزأة، وكيف يمكن أن تكون القوة الذاتية ليس في مصلحة هذه البلدان فقط، وانما لمصلحة الانسانية جمعاء.

ثانياً: القومية والاقليات

لا يكاد قطر عربي يخلو من وجود اقلية دينية أو عرقية، وهذه الاقلية جزء من صلب الوطن وسبب في تنوعه وغناه، وقد عاشت مع الاكثرية في تآخ وتعاون معظم الوقت، كما تفاعلت واعطت أحسن ما تملك، سواء في بناء الوطن وحضارته وتراثه وثقافته، أم في الدفاع عنه حين يتعرض للأخطار. وفي الوقت الذي اختلف فيه هذا التعايش كان ذلك نتيجة أحد سببين: أما بسبب تحريض طرف خارجي، أو بسبب طغيان جزء من الاغلبية على هذه الاقلية، مع الإشارة الى أن الاغلبية كثيراً ما تكون أقرب الى التسامح نظراً لشعورها بالتفوق والقوة، والاقلية، غالباً، أميل الى الانغلاق في محاولة للدفاع وحماية نفسها.

المسيحيون جزء من العروبة منذ بداية الدعوة الاسلامية، لهم مواقف وطنية مشهورة، حتى ضد من يشاركونهم في الدين نفسه من المسيحيين الأجانب، وأبرز الأمثلة على ذلك موقف الغساسنة في مواجهة الدولة البيزنطية في بداية الدعوة الاسلامية، ثم موقفهم مع العرب المسلمين في الحروب الصليبية ضد الأوروبيين الغزاة. هذا الارتباط لم يتعرض لشك أو لتساؤل طوال فترة ازدهار الحضارة العربية وتماسكها، لكن في فترة لاحقة، حين حكمت قوميات غير عربية، فقد ساد التعصب الاسلامي لبعض الوقت. ولحق المسيحيين بعض الأذى: هذا مع التنويه أن الأذى لحق المسلمين العرب ايضاً، الأمر الذي دفع الطرفين الى اعتبار هذا الأذى نتيجة كونهم عرباً بالدرجة الأولى، مما جعل الجميع شديدي الايمان والقناعة بضرورة التآخي لمواجهة الأجنبي، مسلماً كان أم غير مسلم. وقد ظهر هذا بوضوح حين تمت مواجهة الامبراطورية العثمانية، ثم المستعمر الغربي بعد ذلك، وإن استعراض قادة التحرير ودعاة النهضة في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن تدلل على عمق الارتباط والتآخي.

إن الامبراطورية العثمانية، بتاريخها العدواني، سبب في تفجير التعصب والتعصب المقابل. ثم جاء الاستعمار الغربي ليستغل المخاوف والشكوك التي أحاطت بجزء من المسيحيين خلال فترة معينة، لكن الفضال الوطني الذي تصاعد وامتد في مقاومة الامبراطورية العثمانية أولاً، ثم في

مقاومة الاستعمار الغربي بعد ذلك، والذي شارك فيه المسلمون والمسيحيون معاً، أقام اللحمة بين الطرفين من جديد، فساد شعور التآخي وذاب التعصب، وأصبح المسلمون والمسيحيون أخوة حقيقيين، وقد عبرت عن ذلك الشعارات التي سادت، والعلاقات التي قامت وتوثقت في تلك الفترات، ثم المشاركة الفعالة التي كانت للمسيحيين في كل المجالات السياسية والثقافية، والمناصب التي احتلها هؤلاء في الكثير من الاقطار، رغم أنهم من الأقلية.

لكن ازاء تراجع النضال الوطني، وعجز الحركة القومية عن تقديم الاجابة عن الاسئلة المصرية المطروحة، وتنامي التيارات السلفية، الاسلامية والمسيحية، وتغذية بعض هذه التيارات في الخارج، عادت المشكلة لتطرح من جديد.

ان ظهور التيارات المذهبية والطائفية وقوتها يتناسب تناسباً عكسياً مع ظهور التيار الوطني القومي، فحين يقوى الأخير، وفي ظل المعارك الوطنية الحقيقية، فإن التيارات المذهبية والطائفية تتراجع وتضعف. أما في حال غياب هذه المعارك وفي حال اقتسام المغانم، او الحفاظ على الامتيازات، ولأن حركة القومية العربية لم تصهر الجميع بالمقدار نفسه، ولأن النهج العلماني في الحركة القومية ذاتها ليس من القوة والوضوح بالقدر الكافي، فإن التيارات المذهبية والطائفية تقوى وتشتد، بل ويمكن أن تصبح الاساس الذي تقوم عليه العلاقات.

لهذا، فإن قوة وحيوية الاتجاه القومي، وقدرته على أن يكون الوعاء الذي يضم الجميع، ووجود معارك ومهمات حقيقية، وسيادة الاتجاه العلماني، وحالة النهوض الوطني والقومي من اجل البناء والتحرير، وأخيراً تسامح الاغلبية وعقلانياتها، هذه الشروط وحدها الكفيلة بإعادة اللحمة والارتفاع فوق التعصب.

ظاهرة الانقسامات العربية والطائفية اذن ظاهرة آنية ومؤقتة، تنشأ نتيجة الخلل في وضع المجتمع، ولا يمكن معالجتها الا بمعالجة الخلل نفسه (ولا بد من الاشارة الى أن هذه الظاهرة عالمية، وقد امتدت الى مجتمعات متقدمة، وتدل على وجود أزمة).

أما الظاهرة الأخرى القائمة في أكثر من قطر عربي فهي ظاهرة الأقلية العرقية، وهذه الظاهرة لها مظهر وتختلف معالجتها من مكان الى آخر. فظاهرة «البربر» في شمال افريقيا تختلف نوعياً عن الظاهرة الكردية في العراق، فالبربر في الشمال الافريقي، الى جانب العرب، هم الاصول التي تحدر منها السكان الحاليون لهذه الاقطار، وقد حصل من الاندماج والتفاعل بين العرقين ما جعل المشكلة تذوب وتكاد تتلاشى، ورغم محاولات الاستعمار الفرنسي اثارتها في مراحل معينة الا انه لم يستطع. لكن في السنين الأخيرة، ونتيجة اسباب عديدة، بدأت المشكلة في الظهور من جديد، ويبدو أن وراء ظهورها مجموعة من الالهام تغذيها طموحات داخلية وخارجية، اضافة الى أخطاء ولدت ردود أفعال في بعض المناطق، الأمر الذي يدفع الى الاقتناع أن معالجة هذه المشكلة لا تتم الا بمعالجة الاسباب الكامنة وراءها، تماماً كما تعالج المشكلة الطائفية: هذا مع الاشارة الى أن التنوع في الاصول التاريخية للسكان مصدر غنى وخصب وليس العكس، وبالتالي، يمكن الحفاظ على الاجزاء الحية من التراث، من فلكلور وعادات وثقافات محلية وتشجيعها، لا محاربتها ومحوها بالقسر والاكراه.

المشكلة الأخرى التي تتطلب المعالجة هي المشكلة الكردية، فالأكراد الذين يعيشون في

شمال العراق، يشكلون بيئة قومية متميزة ومختلفة، من حيث اللغة، ومن حيث السكن، وإن كانوا قد شاركوا في معارك العراق الوطنية، ومشكلة مثل المشكلة الكردية لها ما يشابهها في مجتمعات أخرى، وقد استطاعت هذه المجتمعات حلها واستيعابها، لا بالالفاء أو التجاهل، وإنما بتوفير شروط للتعايش المشترك وبالإعتراف بالحقوق القومية المشروعة، وأخيراً بالحكم الذاتي والديمقراطي معاً.

إن الديمقراطية شرط أساسي إلى أقصى حد لقيام هذا التعايش واستمراره، ليس بالنسبة للأقلية فقط وإنما للمجتمع كله، فالديمقراطية صيغة للعلاقات تحكم الأغلبية والأقلية، فيما بينها وتجاه بعضها، إذ لا يعقل أن تتمتع أقلية بحكم ذاتي أو ديمقراطي، أو أن تتمتع بحقوق طبيعية إذا لم تتمتع الأغلبية بهذه الحقوق، وعليه، فإن الشرط الديمقراطي هو الشرط الأساسي لمعالجة هذه المشكلة معالجة جذرية. وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن من مصلحة الأكراد أن يكونوا جزءاً من عراق ديمقراطي خير من أن يكونوا شيئاً آخر.

إن مشكلة الأقليات في الوطن العربي لا تحل إلا من خلال حل مشكلة الاكثريات، فما دامت هذه الاكثريات محرومة من حقوقها ومستغلة ومضطهدة فمن باب أولى أن تكون الأقليات محرومة ومستغلة ومضطهدة بمقدار أكبر. أما التوهم بإمكانية حل مشكلة الأقليات منفردة، من خلال اللامركزية أو الحكم الذاتي وما شابهها من شعارات أو حلول، فإنه يسقط في الاختبارات الحقيقية، كما نلاحظ ذلك بوضوح في أكثر من مكان، وبخاصة في جنوب السودان.

ثالثاً: القومية والاسلام

القومية العربية والاسلام علاقة متشابكة ومعقدة إلى أقصى حد، وتختلف هذه العلاقة عن علاقة أي دين بأي قومية، لأن أكثر القوميات التي تكونت في الغرب وتكاملت وأقامت دولها القومية، فعلت ذلك في ظل المواجهة مع الكنيسة، في الوقت الذي لم يقع مثل هذا الصراع بين القومية العربية والاسلام، بل أكثر من ذلك شكل الاسلام في فترات معينة وأماكن معينة مضموناً لهذه القومية، الأمر الذي جعل الانتباس قائماً. والصراع بين دعاة الدين ودعاة القومية مؤجلاً أو كامناً، لأن الحدود بين الاثنين غير واضحة وغير محسومة، وهذه المشكلة ستبقى قائمة وخطرة ما لم تواجه بموضوعية وعقلانية.

لكن قبل مواجهه هذه المشكلة تجدر الملاحظة أن العرب، منذ بداية الدعوة الاسلامية، كانوا مادة الاسلام، أي حصل تطابق كامل بين العرب والاسلام في بداية النهضة العربية الاسلامية، واستمر هذا التطابق، ضمناً، حتى فترة متقدمة من العصر العباسي الأول، أما بعد ذلك، ومن خلال وجود اقوام عديدة في الاسلام، وصراع هذه الاقوام، تحت شعار الدين، على السلطة، ونتيجة تطور المجتمع العربي - الاسلامي من مجتمع بدوي رعوي إلى مجتمع زراعي وتجاري، وظهور الطبقات والحرف، فقد أدى ذلك إلى اختلاف الوضع عن السابق، إذ بدأ التركيز على الاسلام كرابطة وحيدة والتقليل، بالمقابل، من أهمية القومية، بخاصة العربية، لكي لا تعد أو تمنع من الوصول إلى أعلى المستويات في إطار السلطة أو في الإطار الاقتصادي.

ومما زاد في خصوصية العلاقة بين القومية العربية والاسلام أيضاً أن العربية كلغة، هي

لغة الدين، بها جاء القرآن وبها تؤدي الصلاة، وهي لغة الثقافة والتعامل، وهي لغة التخاطب الأساسية بين المسلمين، كمجموع ليس خلال فترة الحكم العربي فحسب، وإنما في فترات متأخرة أيضاً. ولذلك انطبع الاسلام بطابع العروبة ■■■ وقيم وكطريقة لفهم الحياة والعلاقات، وأثرت العروبة في الاسلام أكثر مما أثرت أي قومية بأي دين، ولذلك حصل هذا التطابق أو هذه العلاقة الخاصة بين الدين والقومية، وظهر ذلك بوضوح في فترتي الحروب الصليبية، ثم في مواجهة الاستعمار الغربي في العصر الحديث، وبالتحديد في الشمال الأفريقي.

علاقة الأديان الأخرى بإطاراتها البشرية علاقة مختلفة، إذ ظهرت هذه الأديان في مكان ثم انتقلت إلى أماكن أخرى، وفي الأماكن الجديدة اكتسبت الكثير من طقوسها وثقافتها وعلامتها اعتماداً على حضارات وبيئات بشرية مختلفة.

الأمر الآخر الذي يجب أن يلاحظ هو أن الاسلام، ومنذ البداية، كان صيغة للحياة والعلاقات، ولم يكن مجرد دين مثل الأديان الأخرى، ولذلك اكتسب صفات ميزته في هذه الأديان، بخاصة المسيحية. وفي الوقت الذي بدأت الكنيسة تقوى ثم تسيطر، فإنها فطنت ذلك نتيجة تطورات حدثت في بنية المجتمعات المسيحية، إذ سيطرت نتيجة قوتها الاقتصادية بالدرجة الأولى، ونتيجة الظل الذي أصلب المؤسسات السياسية التي كانت في مواجهتها. وفي فترة لاحقة، بعد الكشوف البحرية والتوسع الجغرافي، وبعد قيام التجارة الكبيرة والصناعة، أي بعد التطور الاقتصادي - الاجتماعي الذي حصل في أوروبا. بدأ الصراع بين الكنيسة والقوى الجديدة وكان هذا الصراع حاداً وعنيفاً، أدى في نهايته إلى صيغة جديدة، في مظاهرها إبعاد الكنيسة عن ممارسة أي دور أو تأثير سياسي، وإلى تحجيمها وانتزاع أغلب مكاسبها وامتيازاتها. ومن هنا نلاحظ فروقاً نوعية بين الاسلام والمسيحية، في بداية نشوء كل منهما، ثم بتطورهما، ونلاحظ أيضاً عداء تجاه الكنيسة وإبعادها عن التدخل في الشؤون الأساسية. وهكذا نلاحظ اختلافاً نوعياً في مفهوم العلمانية الأوروبية عن مفهوم العلمانية في الدعوات القومية في البلدان الإسلامية، بما فيها دعوة القومية العربية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه مما زاد في التقارب بين الدين الاسلامي والقومية العربية، بخاصة في بعض المناطق، أن العدو الذي كان يواجه الجماهير كان عدواً قومياً ومسيحياً في الوقت ذاته، وكان لا بد من حشد جميع القوى النفسية الكامنة في هذه الجماهير، بما في ذلك القوة الدينية، لمواجهته، ولأن الاسلام كان دين الشعب، فقد اعتبر سلاحاً، ولذلك زاد التدخل بين مفهوم القومية والدين، ويبدو ذلك واضحاً في بلدان المغرب العربي، بخاصة في الجزائر.

ومما زاد في هذا التدخل، أن الهجمة الاستعمارية الغربية لم تقتصر في شراستها على الجانب المادي، إذ بلغت الجانب الروحي للشعب أيضاً، من خلال هجومها على مقدساته وقيمه بما فيها الدين، وكان هذا الغرب الاستعماري مدفوعاً بخلفية تاريخية مليئة بالحقد ورغبة في الانتقام، ولذلك وفي مواجهة هذا الهجوم الشامل، والدفاع عن النفس، فقد استعانت الشعوب المضطهدة بكل قواها، بما في ذلك قوة الدين، لأنها كانت تحس أن الغرب يستهدف وجودها وحضارتها ودينها.

ولاكتمال الصورة وإبراز الخصوصية في العلاقة بين الدين والقومية، لا بد من الإشارة أيضاً إلى طبيعة الدين التي تميز مواطني هذه المنطقة سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين، بخاصة

الفقراء منهم، لأن الدين لهؤلاء يشكل عزاء من نوع أو آخر، في الدنيا أو في الآخرة، ولذلك، فإن الفكر الطمي الذي انتشر وسار في أماكن عديدة قابله فكر غيبي، نتيجة التخلف ونتيجة قوة الدين، الأمر الذي يتطلب معالجة هذه الظاهرة على مدى طويل نسبياً، وبأساليب ربما تختلف عن الغرب، وباستبعاد هذه الخصوصية لا بصدمة وانكار وجودها.

بعد هذه الاشارات الى الخصوصية القائمة بين الاسلام والقومية العربية، وبالتالي اختلافه عن علاقات القوميات الأوروبية بالمسيحية، لا بد أن نميز بين شيئين اثنين: الدين والحركات الدينية، فإذا كان الدين يشكل للعرب والحركة القومية العربية عنصراً هاماً في الخصائص النفسية، من حيث الثقافة والتراث، ويمكن بالتالي أن يتم التعامل معه بطريقة مختلفة عن تعامل القوميات الأوروبية مع المسيحية أو الكنيسة، فإن الحركات الدينية السياسية أخذت موقفاً رجحياً ومتعصباً، كما أن هذه الحركات، بمنطقها السائد، تشكل حاجزاً وعائقاً في إعادة تنظيم المجتمع على أسس عصرية، كما أنها لا تملك اجابة عن مشاكل العصر، كما لا يجوز أن ينظر الى الدين أو التراث أو التعامل معهما من خلالها، أو من خلال منطقها، كما أن الدين الاسلامي بشكل خاص لا يحتاج الى واسطة في عباداته أو معاملاته.

ان السبب في قوة التحركات الدينية يرجع بالدرجة الاولى الى ضعف وعجز الحركات الأخرى، أكثر مما هو قوة ذاتية في هذه الحركات، أو في استجابة الجماهير لها أو لطروحاتها السياسية والاقتصادية. ومن الثابت أن قوة الحركات الدينية تكون غالباً قوة أنية، وتتناسب تناسباً عكسياً مع تراجع الحركات الأخرى أو عجزها، ويمكن في هذا المجال الاشارة الى فترتين زاد فيهما المد الديني وقويت الحركات الدينية، الأولى بعد هزيمة حزيران / يونيو والثانية بعد الانهيار العربي اثر كامب ديفيد.

ازاء هذه الخصوصية والتعقيد كيف يمكن أن تعدد علاقة أكثر صحة وأكثر دقة بين القومية والدين؟

العثمانية، بمعنى فصل الدين عن الدولة وليس العداء بينهما، أساس جوهري في قيام الدولة، وفي علاقة المواطنين بها، بلض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية.

المواطنون متساوون، ولا يجوز التمييز بين مواطن وآخر بسبب انتمائه الديني أو الطائفي، وتولي الوظائف لا يحدده سوى الولاء للوطن والكفاءة.

الاسلام جزء أساسي في تكوين تراث الأمة العربية، وقد كان لهذا التراث تأثير هام في اصفاء ملامح وخصائص معينة على هذا الشعب، تميزه عن غيره من الشعوب حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية مكفولان، ولا يجوز اجبار المواطن على اعتناق عقيدة أو حرمانه منها، أو منعه من ممارسة شعائرها، شرط عدم استفزاز الآخرين.

الحركات الدينية، بوصفها الحالي، حركات تعصب وانقسام في المجتمع، ولذلك لا يجوز أن تقوم على هذا الأساس في اطار العمل السياسي وأن كلن لها دور في العمل الاجتماعي والتربوي.

اعتماداً على ذلك، ومن أجل اصفاء مضمون حي وحيوي على حركة القومية، لا بد من استلهم التراث والتاريخ الحي للأمة، وتاريخ هذه الأمة في الجزء المهم منه، مستمد من الاسلام.

وإذ لا تعارض بين الفكرة القومية العثمانية العصرية التقدمية والتاريخ، كما لا وساطة بين
الإنسان والدين.

رابعاً: القومية والتراث والتاريخ

علاقة الأمة أي أمة، بتاريخها وتراثها علاقة عميقة ومؤثرة، لأنهما يشكلان سنداً لها
ومصدراً تستلهم منه القدرة على الصمود والاستمرار والتقدم، ولأن من شأن هذين العنصرين أن
يضيفا، حتى لاشعورياً، على الأمة ملامح وخصائص تميزها عن الأمم الأخرى، فعملها معن في
التكوين النفسي للأفراد والمجموعات.

هذه الحقيقة كثيراً ما تستغل أو تفهم خطأ، بخاصة من السلفيين، سواء في النظرة للتاريخ
والتراث، أم في امكانية استعادتهما والعودة إليهما، أم في امكانية الاستفادة منهما. فالتاريخ ينظر
هؤلاء صفحة ناصعة البياض ولا تقبل الاقراة واحدة، هي قراعتهم، والتراث هو الماضي بكل
جوانبه، وهذا الماضي، كما يدونه، يمثل الحقيقة المطلقة والنموذج الذي يجب أن يشاد مثله،
بخاصة في مواجهة حاضر مليء بالظلم والاستغلال والضعف. هذه النظرة، اضافة الى خطئها فإنها
مستحيلة التحقيق ايضاً. فالماضي ليس وضاءً بهذا القدر، وليس خيراً كله كما يتصوره أو يصوره
السلفيون. لأن في هذا الماضي ايضاً فترات مظلمة ومليئة بالقسوة والوحشية، رغم أن فيه ايضاً
مآثر وامجاداً وانجازات كبيرة، أما من ناحية امكانية اعادة مثل هذا الماضي، فإن الظروف
الموضوعية، محلياً وعالمياً، قد تجاوزت هذه الامكانية وخلقت اوضاعاً وضرورات مختلفة لمواجهة
الحاضر والمستقبل ضمن شروط جديدة واساليب جديدة.

في مقابل النظرة السلفية التي تقدس الماضي وتحن اليه، وتعتبره المقياس الذي تحدد في
ضوئه مواقفها، هناك النظرة «العصرية» و«العلمية»، وهذه النظرة تجرد الماضي من كل فضيلة
وتعتبره عبئاً على الحاضر وكابحاً للتقدم نحو مستقبل افضل، وإذ لك تطالب بقطيعة كاملة مع هذا
الماضي.

كلتا النظرتين خاطئة ومرفوضة، فالنظرة السلفية تنكسر على الماضي وتجتره بكل ما فيه من
أخطاء ومساويء، وتحاول الترويح له، اذ بالعودة اليه تصلح حال الأمة وتستقيم أمورها، وهي
بهذه الطريقة تعفي نفسها من معالجة مشاكل الحاضر، اذ تستعيد في الماضي مقولات مفرغة عملياً
من المعنى الحقيقي، وضاربة صفحاً عما حصل من تطور وتغير وتعقيد في الواقع الحالي. أما
النظرة الراقضة للماضي فإنها رغم مظاهر العلمية التي تدعيها، فإنها نظرة مستلبة وعاجزة عن
اقامة علاقة مع الواقع، ومع النبض الحقيقي للجماهيم والدوافع التي تحركها.

وإزاء هذا الرفض تنهم الجماهيم بالجهل والخرافة، ويتهم الداعون للاستفادة من التراث
باللاعمية ويتملق الجماهيم.

في مقابل هاتين النظرتين كيف نقيم مع التراث والتاريخ علاقة جديدة وصحيحة؟

يجب اعتبار التاريخ ذاكرة للأمة، فكما كانت هذه الذاكرة حافظة وقادرة على التمييز
والاستفادة من تجارب الماضي، بخاصة من أخطائه وخيباته، وتوظيف ذاكرة الأمم لخدمة

المستقبل، دون التوهم لحظة واحدة أن التاريخ يعيد نفسه، أو أن الأحداث ذاتها يمكن أن تتكرر. فالتاريخ حركة سائرة دوماً إلى الأمام، والأحداث، وإن بدت متشابهة في بعض ظواهرها، إلا أن شروطاً جديدة ومختلفة تتولد باستمرار، وبالتالي، فإن الحالات الجديدة والقوى الجديدة تملئ معالجة مختلفة. وإذا قيل في محاولة، لتمييز الإنسان عن غيره من المخلوقات، أنه حيوان له تاريخه، فليس معنى ذلك إمكانية إعادة التاريخ، وإنما الاستفادة منه فقط.

في ضوء هذا التصور لا نعتبر التاريخ شيئاً مقدساً غير قابل للنس والناقشة، لو غير قابل لقراءات وتفسيرات مختلفة، كما أنه ليس إجابة عن الأسئلة الراهنة. أنه مجرد ذاكرة، وبمقدار استيعاب التجارب ومحاكمتها تتوافر قدرة إضافية تساعد على مواجهة أعباء الحاضر والمستقبل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا نملك أن نعيد تشكيل التاريخ، أي الوقائع التي حصلت في الماضي، وفق رغباتنا، أو وفق ترتيب مختلف. قد يكون من الجائز إعادة قراءة التاريخ، أي الوقائع، قراءة أو قراءات مختلفة، لكن لا يجوز أن نبذل في جوهر هذه الوقائع أو في تسلسلها.

بهذه الطريقة لا نصبح أسرى للتاريخ، كما لا يصبح التاريخ صنماً، وبالتالي يمكن الاستفادة منه، ويصبح عاملاً إيجابياً مساعداً على النهوض والتقدم، وحافزاً لمزيد من التوضيحات والتقدم، وليس كابحاً أو معيقاً.

أما التراث فهو تلك الحصيلة من المعارف والعلوم والفنون والآداب والعادات والانتاج المادي التي تراكمت عبر التاريخ، وكان نتيجة جهد مشترك ومتواصل لمجموع الأمة، وانتقل كله أو أجزاء منه من جيل إلى جيل ليشكل بالتالي مظاهر مادية ونفسية ونمطاً في السلوك والعلاقات، وطريقة في التعامل والتذوق.

هذا التراث الذي هو حصيلة خبرات وتجارب الماضي، والذي تشذب وتغير وتطور خلال انتقاله من جيل إلى آخر، والذي ضاع جزء منه نتيجة الإهمال أو نتيجة تدمير الغير، بمقدار ما يمكن أن يثري الحاضر والمستقبل، ويزود الجيل الحاضر والأجيال القادمة بخبرات ومعارف كبيرة، لا يمكن اعتباره كله، لأنه تحدر إلينا من الماضي، شيئاً غير قابل لإعادة النظر والتصحيح والترميم. والاضافة، كما لا يجوز النظر إليه على أنه نهاية المطاف وقمة الابداع واكمل صورة من صور الحضارة.

إن التراث الشعري للعرب، مثلاً، والذي هو ديوانهم عبر أغلب العصور، كما يقال، يشكل خزاناً لهم ويعطيهم ميزة بالمقارنة مع الشعوب الأخرى، لكن هذا التراث يجب ألا يكون قيداً عليهم في المرحلة الحالية أو المقبلة. وما يقال عن الشعر يمكن أن يقال عن الأمور الأخرى، بما فيها اللغة، والتي تعتبر سبباً أساسياً في تشكيل الأمة العربية وخلق مناخ ثقافي لها ولكثير من الشعوب، خلال فترات تاريخية طويلة. إن هذه اللغة عبارة عن كائن حي ينمو ويتطور تبعاً لشراء الحضارة وتقدمها بالنسبة للشعب الذي يستعمل هذه اللغة، والعكس صحيح أيضاً. ولذلك وفي مواجهة العصر الذي نعيش فيه، ولتلبية متطلبات الحياة الجديدة، لا يمكن أن نقبل اللغة ضمن شكلها وحدودها كما كانت في السابق، وإنما يجب أن تتطور وأن تختفي لتناسب العصر وحاجاته.

بهذا المعنى يمكن أن نفهم التراث وأن نتعامل معه بصيغة إيجابية، ويمكن أن يكون عنصر إثراء وتقدم، لا أن يكون سبباً في التخلف وتكريس الماضي.

ان التراث - كما هو التاريخ - يمكن أن يدفع ويساعد، اذا نظرنا اليه نظرة موضوعية، واكدنا على الجوانب الايجابية فيه، واستخرجنا العناصر الحية منه، لكي تستمر وتنمو: واذا هضمناه هضمًا جيداً، دون أن نفقل عن نبض العصر وحاجاته. أما اذا رفضنا هذا التراث جملة وتفصيلاً واعتبرناه متخلفاً وعبثاً على الحاضر والمستقبل، فاننا لا بد أن نملأ الفراغ الحاصل بحذفه بقرات حضارات أخرى، حضارات مختلفة، وعندها لن نكون قادرين على استيعاب هذا التراث الجديد وتوطينه، وإن نكون على اتصال أو تواصل مع تراثنا، مما يجعل العودة إلى الجوانب الحية فيه أكثر صعوبة.

ولذلك، يمكن اعتبار التراث شيئاً ذا حدين، حسب النظرة اليه، وحسب الوظيفة التي يسخر لها. فإذا كان يراد منه إعادة الماضي بتقاليده وافكاره وأساليبه وعاداته، فسوف يكون قيداً وسبباً اضافياً في التخلف، كما لو أعدنا الحجاب إلى المرأة مثلاً، أو منعناها من العمل. أما اذا أردنا أن تسود العقلانية، كما كان الحال في عصور عربية عديدة، وأردنا التفتح والتحرر وإشراك كل القوى الكامنة أو المعاقة في الأمة، وتعاملنا مع ذلك في ضوء بعض تجارب الماضي فنكون عندئذ قد غلبنا الجانب الايجابي في التراث، بخاصة وإن في هذا التراث أمثلة وحالات كثيرة يمكن أن يقتدى بها، حسب النظرة وحسب الهدف الذي يراد الوصول اليه.

في ضوء ما تقدم ■ يمكن أن نعتبر الماضي، أو كل شيء في الماضي، مقدساً أو قدوة، إذ بمقدار ما في هذا الماضي من جوانب مضيئة وإيجابية، فإن فيه أيضاً مثالب وهجوات يجب أن تنتهي وتقلش من حياتنا المعاصرة.

خامساً: القومية والقوى الاجتماعية

لكل مرحلة تاريخية من مراحل التطور سماتها الأساسية، وبالتالي لها اتجاهها وقواها وشعاراتها مع التأكيد أيضاً، بخاصة في بلدان العالم الثالث وفي البلدان العربية على التحديد، وفي هذه المرحلة بالذات أنه كثيراً ما تتداخل المراحل والطبقات، ونتيجة لها القوى والشعارات، ويتولد من هذا التداخل الاضطراب وبعض الأحيان التعارض، الأمر الذي يدفع بحركات معينة إلى تمويه مواقفها وشعاراتها بقصد تحقيق أكبر مكاسب ممكنة.

والقومية العربية باعتبارها حالة تاريخية، لو مجموعة مراحل متداخلة ومتلازمة، فقد اكتسبت وتشكلت بمفاهيم ومضامين متعددة ومتنوعة حسب القوى المتصارعة، ولذلك بدت في مواجهة الامبراطورية العثمانية بمفاهيم مختلفة عن المفاهيم التي واجهت بها الاستعمار الغربي، واذا كان هذا قد كشف، في بعض جوانبه، عن نواقص وأخطاء في مسيرة هذه الحركة خلال بعض الفترات، فقد أعطاهما، بالمقابل، قوة لأنه دلل على مرونتها وعلى قدرتها في استيعاب الأفكار ومفاهيم جديدة، بخاصة وأنها لا تزال في طور التشكل، وبالتالي، فهي تبحث وتفتني بما يجعلها تعتلىء بالمفاهيم والمضامين الملائمة للمرحلة التاريخية.

انطلاقاً من هذه النظرة، ولإعطاء مضمون ايجابي لحركة القومية العربية في المرحلة الحالية، لا بد أن نقرر حقائق أساسية:

تميزت حركة القومية بكونها تقدمية ومقاتلة، وهذه الصفة التي ميزتها عبر معظم معاركها

يجب أن تستمر، لكن استمرارها مرهون بمدى تبنيها لمواقف تقدمية، وإن تكون سلاحاً بين الجماهير.

ومن هذه الحقائق أيضاً أن المجتمع، عبارة عن مجموعة من الطبقات، وهذه الطبقات في صراع حقيقي ومستمر، قد يخف الصراع وقد يأخذ شكلاً سلمياً أو خفياً في بعض الحالات، لكنه لا يزول ولا ينتهي إلا بانتهاء الاستغلال، وعليه، لا يمكن أن نموه هذا الصراع لو أن نفترض عدم وجوده، وبالتالي، لا يجوز أن نعتبر القومية شعاراً لاخفاثه، أو أن نعتبر القومية أكبر من هذا الصراع وأنبل في محاولة لأن نخلق سلماً طبقياً وهمياً.

هذه المسألة الأساسية كثيراً ما حاولت الطبقات الرجعية اخفائها أو تمويهها، أكثر من ذلك حاولت أن تعتبر القومية أكبر من هذه المسألة أي فوق الصراع، ولذلك، وكنتيجة، أعطت هذه الطبقات للقومية مفهوماً رجعياً، الأمر الذي خلق بعض الالتباس في فترات معينة، أو لدى قوة معينة.

ومن الحقائق أيضاً أن التقسيمات الطبقية التي سادت في المجتمعات الصناعية، وفي فترات معينة، ليست هي ذاتها في المجتمع العربي، في هذه الفترة، أو ليست بالتضاريس والحبوم والتأثيرات نفسها، وعليه يجب أن نمتلك وعياً نقدياً أثناء تحليل المرحلة العربية الراهنة وأن ندرس خصوصيتها.

هذه الدراسة النقدية لا تهدف إلى تمويه الصراع الطبقي أو إلى تمجيحه بقدر ما تهدف إلى رؤية جديدة للقوانين التي تحرك المجتمع، وإن ناخذ بعين الاعتبار العوامل المستجدة والمختلفة عن مجتمعات أخرى. وفي هذه المناسبة لا بد من الإشارة إلى ما خلفته الحقبة النفطية بالذات من تشويه طبقي، انعكس بتداخل معقد على التكوين الطبقي والعلاقة بين الطبقات، بخاصة في المرحلة الأخيرة.

ونتيجة لهذا السبب، وإضافة إلى مستوى التطور في المجتمع العربي فإن تداخل المراحل والتداخل الطبقي معاً، يجعلان من الصعب اعتماد الصيغة الأوروبية، وربما من الخطأ أيضاً اعتبار تحليلات كانت صحيحة في المجتمع العربي ذاته خلال فترات سابقة صحيحة الآن، فما كان يسمى البرجوازية الوطنية في فترة معينة، وما كان يعتبر من البرجوازية الصغيرة في تلك الفترة، والمهام التي كانت تقوم بها هذه الطبقات في ظل تطور طبيعي، داخله الكثير من التغيير والاختلاف. وحتى البروايتكيا الصناعية أو الريفية التي كانت لها حدود معينة، فقد اضميغت اليها بروايتكيا من أنواع جديدة. وهذه الطبقات الجديدة ما كانت لتوجد لولا الحقبة النفطية ونشوء طبقات طفيلية لم تكن بهذا الحجم أو بهذه الأهمية من قبل.

هذا يتطلب تحليلاً جديداً، وربما أكثر تعقيداً، للمجتمع العربي لمعرفة أهم السمات والتطورات التي تميزه في المرحلة الجديدة، بهدف أن تكتسب القومية العربية مضامين ملائمة لهذه المرحلة، لأن الجماهير لا تزال تعتبر هذا الإطار ليس ملائماً لوعيتها وتطلعاتها فحسب، وإنما الأكثر تجاوباً مع أحاسيسها، والأكثر قدرة على تجاوز المصاعب التي تواجهها، إذ بعد أن جربت هذه الجماهير أشكالاً وصيغاً كثيرة، وبعد أن قارنتها في مرحلة المد الذي حصل أثناء صعود حركة القومية العربية، وجدت أن هذه الحركة أقدر وأقرب للاستجابة إلى طموحاتها وتلبية حاجاتها.

اعتماداً على هذه الحقائق نخلص الى أن حركة القومية العربية لا يمكن أن تكون إلا مع الجماهير، أي تقدمية، بمعنى أن تكون مستوعبة لروح العصر وضروراته، وبالتالي، يجب أن تكون سلاحاً للجماهير ومن أجل التقدم وليس العكس. وهي بهذا المعنى لا يمكن أن تكون رجعية، أو بكلمات أدق يجب ألا تكون. كما أن المقولات الضالقة التي راجت في أوروبا، أو روجها بعض المستفيدين، من أن القومية فوق الطبقات، وأكبر منها، وأنها بالتالي فوق الصراع الطبقي، وأنها محلة للأمة كلها، بكل طبقاتها، أن هذه المقولات ليست خاطئة فحسب، وإنما يراد منها استغلال عواطف الجماهير، وبالتالي تفريغها أو تهريبها.

أن القومية العربية، بمعنى ما، وهاء أو جبهة وطنية فعلية في مواجهة أعداء الوطن وأعداء التقدم، وأذلك ■ يمكن ولا يجب أن تكون سلاحاً بيد المستغلين والرجعيين، أو ستاراً لعرقلة الحسم الثوري والفرد الطبقي.

تبقى كلمة أخيرة: أن حركة القومية العربية التي دخلت في صراعات مع التيار الماركسي، أو مع المنادين بالتغيير الاجتماعي، يجب أن تستفيد من دروس وتجربة الماضي، وأن تكتسب من المناعة والجرأة ما يساعدها على تجاوز المزالق، أو أوهام النبالة التي يحاول الرجعيون أو القوميون المتعصبون الصاقها بها.

أن حركة القومية العربية، في المرحلة الراهنة، هي حركة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، وهي الطريق المضي الى الاشتراكية، وكل محاولة لفهمها ضمن مفاهيم أو صيغ أخرى من شأنها أن تفلد الجماهير واحداً من أهم الأسلحة المتوافرة لها الآن.

سائساً: القومية والوحدة

الوحدة هي التعبير العملي عن القومية، هي الصيغة السياسية المجسدة التي تدل بها الأمة على وجودها الفعلي والحقيقي.

هكذا كان التعبير بالنسبة لجميع أو لمعظم الدول القومية في القرنين التاسع عشر والعشرين، أي حصل التطابق بين الشعب والدولة من خلال الاطار السياسي الواحد. أما الدول التي لم تستكمل وحدتها فقد ظلت تناضل من أجل استكمالها، والعرب من جملة الشعوب التي ناضلت في الماضي ولا تزال تناضل في الحاضر من أجل الوحدة.

صيغة الشعب - الدولة هي إذن الصيغة الطبيعية، فإذا لم تقم ظل التعبير عن القومية ناقصاً، وظلت الوحدة هدفاً أساسياً للنضال. لذلك تعتبر حركة القومية، في المرحلة الحالية، أن من أبرز مهماتها تحقيق الوحدة العربية، وتفرض هذه المهمة سببين رئيسيين: الأول للبرهنة ولكي تعبر القومية العربية عن نفسها وجدارتها ووجودها الفعلي، وهذا يتطلب استكمال صيغتها العملية في الواقع، أي بالوحدة، لأن عن طريق الوحدة تستطيع الأمة أن تدافع عن نفسها في مواجهة الابتلاع والتفتت، وتكون أقدر على مواجهة أعباء الحاضر والمستقبل؛ الثاني، أن تيار الوحدة في وجدان الجماهير تيار عميق ومؤثر، ويشكل نقطة استقطاب هامة، ويعطي لكثير من المواقف دلالاتها الفعلية، لأن الجماهير التي عاشت في ظل التجزئة، وعانت من اذلال الأجنبي، وكانت لقمة سائغة للطامعين، تحس في أعماقها أن الرد لا يكون إلا بالوحدة ومن خلالها.

في ظل هذه الحقيقة وهذا النزوع كيف تتحقق الوحدة؟
قبل الحديث عن كيفية تحقيق الوحدة لا بد من لفت النظر الى بعض الملاحظات:

الأولى، ان عدداً من الكيانات القطرية الحالية مصطنع تماماً، ونشأ نتيجة الصدفة، او نتيجة الاطماع او التوسع الاستعماري، او نتيجة اعتبارات آنية عارضة. وهذه الكيانات، بزوال المسببات التي أوجدتها غير قادرة على الاستمرار، ولذلك يجب أن نميز بوضوح بين الكيانات الكبيرة والقديمة، والتي كان لها وجود وملامح متميزة في فترات زمنية متعاقبة وبين هذه الكيانات المصطنعة. فإذا كانت الضرورة تقضي بمراعاة بعض الاعتبارات في العمل من أجل الوحدة، فإن هذه الاعتبارات تتفاوت بين قطر وآخر، بين فترة وأخرى.

الثانية، ان الضغط الخارجي الذي لا يزال يعمل ويؤثر، من أجل استمرار سيطرته على المنطقة، على تفتيت الأمة، وخلق كيانات مصطنعة فيها، كيانات طائفية او قبلية. وقد لاحظنا انه في السنين الأخيرة بذلت جهود ومحاولات كبيرة ودؤوبة من أجل اقامة هذا النوع من الكيانات، ولذلك، وفي إطار العمل من أجل الوحدة، يجب ان نميز بين الكيانات الفعلية وتلك التي نشأت بهذا الشكل.

الثالثة، ان «دولاً معينة، وبعد أن يتم الكشف عن ثروات معينة معدنية على وجه التحديد، أصبحت عملياً ترفض أي صيغة من صيغ الوحدة حتى تستأثر بخيرات هذه الثروة وحدها، وأبرز مثال على ذلك «الدول» النفطية في الخليج.

بعد هذه الملاحظات نعود الى السؤال الاساسي: كيف تتحقق الوحدة؟

لا بد من الإشارة الى ان عدداً من الدول استكملت وحدتها في فترة سابقة اعتماداً على القوة، أي قامت الوحدة نتيجة وجود مركز قوى، وهذا المركز استطاع ان يستقطب ويضم، ولجأ الى استعمال القوة ايضاً لتحقيق هذا الهدف.

وان دولاً أخرى استكملت وحدتها نتيجة ثورات شاملة قامت فيها، وكان من جملة أهداف هذه الثورات استكمال الوحدة القومية.

وان دولاً غيرها استكملت وحدتها في ظل ظروف دولية عاصفة، بخاصة اثناء مراحل الانتقال الكبرى او اثناء الحروب الدولية الكبيرة، اذ هيأت لها هذه الظروف والتغيرات الاستفادة والامكانية لاستعادة اجزاء من اراضيها كانت مطلوبة، أو أن تنشكّل ضمن صيغة جديدة تحقق وحدتها تحقيقاً فعلياً.

لقد حصل هذا، أو ما يماثله، في حالات كثيرة، وفي مراحل عديدة، وبالمقابل قامت وحدات قومية أخرى بالارادة الحرة المشتركة لبعض الشعوب، أي قامت الوحدة دون قوة وفي أوقات السلم نتيجة الرغبة والمصلحة المشتركة. وبهدف تصحيح أوضاع خاطئة سابقة.

لذلك لا يجوز أن نتصور طريقة واحدة لتحقيق الوحدة، قد تتحقق عن طريق الارادة والحركة المشتركة، وقد تتحقق من خلال تطورات كبرى تحصل نتيجة اختلال الوضع الدولي او نتيجة تغيرات داخلية كبيرة تعصف بالمنطقة. هذا مع التأكيد ان ما كان يمكن أو يجوز أن يحصل في فترات سابقة، بخاصة استعمال القوة، قد أصبح الآن متعذراً أو على الأقل أكثر صعوبة بسبب العلاقات الدولية الشديدة الحساسية، ونتيجة التوازن الدولي القائم في المرحلة التاريخية الراهنة.

ان القوة اخر الوسائل التي يمكن ان يفكر باستعمالها من اجل قيام الوحدة او لضم بعض الاجزاء. هذا مع مراعاة الظواهر التي اشرنا اليها سابقاً، والتي لا يمكن التساهل معها على اساس انها حقائق تاريخية، او يمكن ان تعامل مثل اقطار او كيانات متميزة. بكلمة اخرى، قد تكون الانانية، نتيجة الثروة، السبب الذي يدفع بعض الكيانات الى عدم الاستجابة لرغبات الجماهير، وبالتالي الى عدم الاستجابة لمطلب الوحدة. الامر الذي يستلزم اجراءات اضافية تحملها على التخلي عن الانانية والتشبث، بخاصة وان هذه الثروة ملك مشاع، ولا فضل في وجودها لاي جهد، وانما هي هبة من الطبيعة، ومع ذلك، فمن الامر من الحساسية والدقة مما يتطلب معالجة متروية ومتدرجة.

ومتى اشرنا الى ان للوحدة اكثر من طريق، فمن لها اكثر من صيغة ايضاً. اذ تبدأ من الوحدة المركزية الكلية أي الوحدة الاندماجية الكاملة الى ان تصل الى تخوم الدولة الفدرالية، وبعض الاحيان الكنفدرالية، وما كان صالحاً او ممكناً في فترة معينة او لشعب معين، قد لا يكون ممكناً الآن او صالحاً لشعب آخر، بخاصة بعدما مرت فترة طويلة من التجزئة الطويلة والمعقدة. لذلك لا بد من التاكيد ان ليس للوحدة العربية الشاملة او لاي وحدة تقوم بين قطرين صيغة ثابتة ونهائية. ان صيغتها تتوقف على مجموعة من الاعتبارات، والتي تتحدد في حينها، وبشكل موضوعي، خريطة ان تكون وحدة مفتوحة، اذا كانت بين قطرين والا تشكل محوراً ضد اقطار اخرى، وان تكون قابلة للنمو والتطور باستمرار.

ان اشتراط ان تكون الوحدة الشاملة، او بين اي قطرين، او مجموعة من الاقطار، مركزية، او ان يكون لها شكل معين ومحدد سلفاً، يجعل قيامها صعباً أولاً، ويخلق مخاوف لدى الاقطار الصغرى ثانياً، وربما يعرضها الى احتمالات سلبية اخيراً، كما حصل في اكثر من تجربة. وعليه فمن الأفضل والاكثر جدوى ان تبدأ ضمن صيغة تراعى فيها الشروط الموضوعية الى اقصى حد، بما في ذلك الفروق بين الاقطار، والعوامل النفسية او المحلية، ودرجة التطور، وان تكون قابلة للنمو والاستمرار. ان صيغة مثل هذه افضل من ان تبدأ بوحدة مركزية ثم نكتشف الفروق والعوامل المحلية، ونضطر الى التراجع بعد ذلك.

الوحدة لا تعني الضم والالحاق، كما لا تعني التماثل ايضاً، فان تقوم وحدة بين قطرين او اكثر، او ان تقوم الوحدة الشاملة، فالارادة الواضحة، والرغبة الحقيقية، والفائدة التي تراعي مصلحة كل قطر ومصلحة الاقطار مجتمعة، هي التي تصنع الوحدة، وهي التي تديمها وتحميها، اما اذا كانت الحافاً او ضمناً لفائدة القطر الاقوى او الاغنى او الاكثر عدداً، فبنها اذا قامت فهي معرضة لكثير من العوامل السلبية التي تجعل استمرارها صعباً او تولد شعوراً بالفن والاضيقنة مما يعرضها لاحتمالات الانهيار.

حتى التماثل الذي يفترض البعض انه عنصر ايجابي، ويحاول تعميمه، كثيراً ما يكون عنصراً سلبياً، فالاقطار العربية التي هي بهذه السعة جغرافياً وبشراً، والتي تأثرت بعنصرات وعوامل كثيرة، والتي نمت في مناخات متنوعة، لا يشترط لقيام الوحدة بين اقطارها ان تكون متماثلة او ان تكون متشابهة. ان التنوع الموجود في الاقطار العربية والاختلاف الموجود بينها، عنصر قوة وغنى وليس العكس.

استناداً الى ما تقدم، ونتيجة التجهزة الطويلة والحرص الذي تبديه الانظمة للحفاظ على الكيانات، والتفاوت الموجود بين الاقطار العربية من حيث التطور والكثافة السكانية ومستوى المعيشة، بسبب الثروات المعدنية - بخاصة النفط - التي وجدت في بعض الاقطار، وبسبب الفشل وخيبة الامل التي واجهت بعض التجارب الوحدوية خلال العشرين سنة الأخيرة، فإن الوحدة، رغم انها محرك أساسي وتشكل أملاً للجماهير، تواجه صعوبات وعراقيل معقدة، ولذلك ينبغي معالجة الصعوبات والعوائق بكثير من الموضوعية والروية، ويجب أن تطرح الوحدة لا على أنها الحلق وضم، وانست لمصلحة القطر الأقوى أو الأكثر سكاناً أو الأكثر فقراً، وليست الغاء للخصائص المحلية أو الفروق القائمة، وانما هي تعبير القومية العربية عن نفسها، وهي فائدة لكل الاقطار، ويراعى فيها درجة التطور، وتكون حماية وافقاً لدخول العصر، بخاصة وإن الأمة العربية بموقعها وامكانياتها المادية والبشرية، بتاريخها وتراثها وقدرتها على أن تلعب دوراً متميزاً واحدة من الأمم القليلة التي لم تستكمل وحدتها ولم تظهر كامل امكانياتها بعد.

سابعاً: القومية والعصر

من الأفكار التي تتروى في مواجهة حركة القومية العربية، أن عصر القوميات قد انتهى، وأن العصر الذي نعيش فيه يتطلب خيارات أخرى تتجاوز القومية، بخاصة في ظل الانقسام الذي يميز عالم اليوم. ومن جملة الخيارات التي تطرح عادة كبداية: العلاقة الطبقية، علاقة الطبقة العاملة تحديداً والتحالف الطبقي، أو العلاقة الدينية، أي رابطة الأخوة الاسلامية.

هذه الأفكار التي تتروى في مجتمعات معينة كبديل للعلاقة القومية، نشأت وراجت بسبب العجز عن تقديم اجابات عن الأسئلة الأساسية التي تطرح أولاً، وبسبب قياس أوضاع المجتمع العربي على أوضاع مجتمعات أخرى مختلفة جوهرياً ونوعياً من ناحية ثانية، دون الأخذ بعين الاعتبار الفروق، سواء من حيث استكمال تلك المجتمعات لوحداتها القومية، في الوقت الذي لم تصل الأمة العربية الى هذه الوحدة، أم من حيث وجود تناقضات تجاوزت مرحلة التحرر الوطني داخل هذه المجتمعات بخاصة بين الطبقة المسيطرة والطبقة العاملة، الأمر الذي يجعل من العسير حل هذا التناقض الا من خلال تغيير اجتماعي جذري، ونظراً لوجود مصالح بين الطبقات المسيطرة والامبريالية العالمية، وبالتالي عداء مستحكم بينها وبين الطبقة العاملة الوطنية، الأمر الذي يضطر الى البحث عن حلفاء، وإلى اقامة علاقات طبقية متجاوزة العلاقات القومية من أجل قهر العدو الطبقي المشترك.

هذا هو الخيار الاول، أما الخيار الثاني الذي يطرح فهو الخيار الديني أي الرابطة الدينية، وبالتحديد الأخوة الاسلامية التي تتجاوز الحدود القومية.

إن الرابطة الدينية حتى على فرض امكانية قيامها، لا يمكن أن تتجاوز الرابطة القومية لو أن تكفيها، لأن الرابطة القومية هي الأساس في قيام المجتمعات، بخاصة في العصور الحديثة. إن الرابطة الدينية، اضافة الى استحالة تحقيقها في الواقع الراهن الا كرابطة معنوية، لا تتعدى التقارب والتعاطف. وهي تنطلق في معطيات متفاوتة ومن واقع مختلف، كما انها غير قادرة، وغير مؤهلة للاجابة عن مشكلات العصر الحديث اعتماداً على تجارب ماضية وجزئية، لأن الدولة

الدينية، بالمعنى الذي يفترضه السلفيون، لم تلم الا خلال فترات قصيرة جداً، لا تتعدى العصر الراشدي. وكانت تخضع في مراحل لاحقة للاهواء والاجتهادات والمصالح الامر الذي لا يجعل منها نموذجاً او مثلاً يمكن ان يعاد تطبيقه في الوقت الحاضر.

استناداً الى ذلك، ولكي نصل الى تحديد يجعل الرابطة القومية هي الاساس، يجب علينا ان نعيد تأكيد بعض الحقائق الاساسية:

الاول، ان الرابطة القومية لا تنفي، ويجب ان لا تنفي، وجود الصراع الطبقي في المجتمع العربي، شأنه شأن أي مجتمع آخر منقسم الى طبقات، ويجب ان لا يموه هذا الصراع بحجة المصلحة القومية العليا، كما يحاول الرجعيون ان يفعلوا، وبالتالي ان يعطوا للقومية العربية مفهوماً رجعياً.

ان الصراع الطبقي حقيقة قائمة وثابتة ولا يمكن نسيانها او تأجيلها، ولكي تكون القومية العربية سلاح العصر وسلاح الجماهير، يجب ان تكون بمضمونها الاجتماعي تقدمية، أي الى جانب الطبقات المسحوقة وضد الاستغلال.

الثانية، ان الرابطة القومية لا تنفي امكانية قيام تحالفات وعلاقات استراتيجية بين قوى التقدم العربية وقوى التقدم في العالم، بخاصة الطبقات العاملة في البلدان الرأسمالية والقوى الاشتراكية وقوى التحرر الوطني.

هذه التحالفات ليست بديلاً عن القومية او نفياً لها، بقدر ما هي تأكيد لتقدمية القومية العربية في هذا العصر، ولكنها عنصر أساسي في مواجهة الاستغلال الداخلي والقوى الرأسمالية الخارجية. وبهذا المعنى ان حركة القومية، كحركة تحرر وطني، فصيل أساسي في بناء مجتمعات جديدة وعلاقات دولية جديدة تعتمد على التحالف والمصالح المشتركة في وجه القوى الرجعية والرأسمالية والعنصرية في الداخل والخارج.

الثالثة، ان الرابطة القومية ليست بديلاً للرابطة الاسلامية، لأنهما، من حيث الاساس، لا يمكن لواحدة ان تكون بديلة عن الأخرى، فالرابطة القومية هي جوهر لعلاقة قامت على أساس خيار فيه، أي صفة ثابتة لشعب، كما هو ثابت لونه، في الوقت الذي تقدم فيه الرابطة الاسلامية نفسها كنظام سياسي واجتماعي بالدرجة الاولى، ولذلك، فإن المقارنة متعذرة. ولا يمكن للرابطة القومية ان تتغير نتيجة رغبة الفرد أو الافراد، بمعنى آخر ان الرابطة الاسلامية مثل رابطة أي مجموعة بأي دين. هناك قضايا مشتركة، لكنها معنوية بالدرجة الاولى، فهذا كانت الكاثوليكية، مثلاً، دين الاغلبية في امريكا اللاتينية، فليس من شأن هذه الرابطة ان توحد أو أن تقرب هؤلاء بكاثوليك في افريقيا أو جنوب اسيا. أكثر من ذلك ربما تكون هذه الرابطة سلاحاً لتمويه الصراع الحقيقي، أو جعله يأخذ مساراً غير صحيح أو غير صحي، بخاصة اذا ترافق مع التعصب والفوقانية.

ضمن هذا التصور لا يجوز ان تطرح القومية على أنها خيار او بديل عن الماركسية. فالماركسية من جانب اساسي ينظر اليها ويتم التعامل معها باعتبارها محددة لقوانين تساعد على فهم الصراع وطبيعة الحركة في المجتمع، أي هي نظام اقتصادي واجتماعي بالدرجة الاولى، وهذا

النظام لا يمكن أن يأخذ مداه الحقيقي ويتجسد إلا في مجتمع له إطار قومي طبيعي، وله صلات صحية ومتكافئة بغيره في المجتمعات التي تشكل مجموعها الإنسانية.

وضمن هذا التصور أيضاً لا يجوز أن تطرح القومية على أنها خيار أو بديل عن الرابطة الدينية. فالدين رابطة معنوية، واعتقاد مبني على الاختيار الخاص، وهو شيء شخصي تماماً، حتى الصيغ والهياكل التي قامت، ولا تزال إلى الآن، فقد قامت وجاءت لاحقة للدين. وهذه الصيغ والهياكل لكي تبرر نفسها وتحقق امتيازات ومكاسب اعتبرت نفسها الواسطة بين البشر والخالق، في الوقت الذي لا يحتاج الدين، بخاصة الدين الاسلامي، الى واسطة من أي نوع.

من ناحية أخرى ان المجتمع العربي، وإن كان الدين الاسلامي هو دين الأغلبية، ويعتبر الدين الاساسي، من حيث كونه شكل ثقافة أو مناخاً نفسياً، فإنه ليس الدين الوحيد، فالمسيحية واليهودية وحتى الوثنية، عقائد موجودة وتدين بها مجموعات من المواطنين، بخاصة الديانة المسيحية، واذلك، فإن من شأن اعتبار الرابطة الدينية هي الرابطة الوحيدة أو الاساسية أن تمزق المجتمع، وأن تخلق تناقضات بين ابناء الوطن الواحد، وإن تشوه الصراع الحقيقي الذي يجب ان يدور حول قضايا أساسية وبين قوى متناقضة بشكل رئيسي.

ان القومية ضمن مفهوم تقدمي وديمقراطي، تشكل الصيغة الملائمة للمرحلة الحالية، وهي الرابطة التي توحد المجتمع، وتوفر له امكانية التقدم، كما انها تساعد على استيعاد التشويشات والانقسام وترتفع فوق الصراعات الثانوية أو الهامشية.

ثامناً: الوحدة بين الشعار والتطبيق

مفهوم الدولة الكبيرة والدولة الصغيرة: الوحدة والدولة القطرية هل تعني القومية وتؤدي الى صيغة واحدة في تعبيراتها العملية؟ اثر فشل التجارب الحدودية.

تكتمل صيغة القومية العربية في العصر الحديث من خلال توحيد الامة في اطار سياسي عصري، وفي ظل مجتمع تسوده العدالة والتقدم. وفي سيادة الديمقراطية، أي حرية الرأي والتنظيم والتعبير والاعتقاد، وفي قيام علاقات متكافئة داخلياً ومع الدول الأخرى.

هكذا تعبر القومية العربية عن نفسها، لكن ما حصل عملياً ان ابرز تجليات القومية في مرحلتها المعاصرة، منذ ان بدأت الدعوة للانفصال عن الامبراطورية العثمانية وحتى الآن، تركزت في الوحدة العربية. وهذا الشعار، رغم اهميته، لم يحظ بالدراسة الموضوعية اللازمة، ولم يتجسد في صورة عملية قابلة للتطبيق، مما جعله شعراً طوباوياً في احيان كثيرة لو على الاقل لم يوضع ضمن مجرى عقلاني وعلمي يؤدي الى تحقيقه في نهاية المطاف.

صحيح أن الأغلبية الساحقة من مواطني هذه الامة تمثلت حنيناً وتوقاً الى قيام الوحدة، وتعتبرها الصيغة التي تمكنها من الدفاع عن النفس، والصيغة التي تقهر الامكانيات، والتي تتجاوز مجرد الجمع للاجزاء، فإن هذا الشعار رغم اهميته وضرورة الاستمرار بطرحه، اصبح الآن أكثر صعوبة وتعقيداً من اوقات سابقة، لانه أولاً لم يدخل في اطار العمل والانجاز اليوميين، ولأن ليس له تصور واضح ومشرج ثانياً، بحيث ينتقل من مرحلة الى أخرى، ومن حالة بسيطة الى

حالة مركبة عليها، إذ ظل مجرد شعار يحركه العواطف لكن لا يبين الدولة، ولأنه ثالثاً اصطدم بتجارب فاشلة وبتراجعات متوالية، بحيث فقد جزءاً من عمليته أو جزءاً من مصداقيته، وبنات يحتاج إلى الكثير من الجهد، لا من أجل اقناع الجماهير به، وإنما لإقناعها بإمكانية تحقيقه عملياً.

في ضوء هذا الواقع ثم ما ترتب عليه من تعقيدات اضافية، بخاصة بعد أن تكرست الصيغة الإقليمية أو كانت، وبعد أن تدعت هذه الصيغة بالمصالح المادية للطبقات الحاكمة، أو نتيجة لاكتشاف الثروات المعدنية، بخاصة النفط، وبعد أن بدأت الانقسامات الطائفية والمذهبية تفعل فعلها في إطار عديدة، نتيجة الامتيازات التي تتمتع بها شرائح من القوى الطائفية والمذهبية، وبعد أن تنبه الغرب إلى القوى الكامنة في حركة القومية العربية، ومدى العداء الذي تكنه للغرب الرأسمالي. في ضوء هذا الواقع لم يعد يجدي أن يطرح شعار الوحدة بصيغته العامة أو السابقة رداً على هذه التعديلات والثغرات، أي أن الوحدة لم تعد تعني شيئاً حقيقياً وهاماً إلا بمقدار الصيغ العملية والواقعية التي يطرح بها وتجسده.

ومن هنا، ولإعادة الثقة إلى الجماهير، ولاستعادة مصداقية هذا الشعار وعمليته، ربما يصبح من الضروري أن تقلب المعادلة التي طالما تم طرحها طوال الفترات الماضية: بكلمة أخرى، أن كل خطوة عملية، مهما كانت صغيرة، في اتجاه الوحدة، هي وحدها التي ستقود إلى الوحدة، إذا كانت هذه الخطوة جزءاً من عمل كبير مخطط، وكانت بتوقييتها وطريقته تنفيذها صحيحة ومحكمة. ومن هنا تبدو المزايدة أو الصيغ المتطرفة، لقيام الوحدة هي عملياً ضد الوحدة، فإن يشترط لقيامها مثلاً فورية أو مركزية، بخاصة في المرحلة الحالية، أو أن لا تقوم أي صيغة أقل منها أو بديلة عنها، أن من شأن هذا الطرح الاجهاز على الوحدة لا الرغبة في تحقيقها، وأن تلغى خصوصية كل دولة تدخل في إطار الوحدة، أو أن تسيطر الدولة الكبيرة على الدولة الصغيرة، أو أن تستبد الدولة الغنية بالدولة الفقيرة، أو أن تدفع الدولة المتخلفة ثمن تخطيها بالفقر والاضافة والتعالي، أن من شأن هذه النظرة أو المعالجة لمسألة الوحدة أن تجعلها أكثر صعوبة وأبعد، وأن تجعلها مهددة ومعرضة للسطور على فرض قيامها.

أن الوقوف عند بعض التجارب، وعند بعض الطروحات للوحدة تثبت الخطأ أو سوء النية، وتثبت عدم الرغبة أو عدم الجدية، فوحدة مصر وسوريا، مثلاً، سقطت أو على الأقل تراجعت قبل الانفصال، إذ بعد أن بدأت بذلك الزخم العارم، وبعد أن كانت تتويجاً لمرحلة تاريخية كاملة، أخذت بالتآكل ثم بالتراجع نتيجة الأخطاء والتجاوزات التي رافقت التطبيق، مما ساعد وسهل امكانية التآمر ثم الانفصال، بحيث أنها سقطت إزاء أول امتحان جدي واجهته، طبعي لا يمكن اغفال عنصر التآمر الخارجي والتواطؤ الداخلي، لكن هذين العنصرين كان من الممكن مقاومتهم، وبالتالي إفشالهما، لو أن دولة الوحدة راعت مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بدولة الوحدة ككل، وسوريا بشكل خاص.

أن التطرق إلى هذه التجربة لا يعني إدانة أو تقريماً كاملاً، وإنما لفت النظر إلى صيغة من الصيغ التي ربما لم تكلم على أسس صحيحة منذ البداية، أو لم تراعى مجموعة من الاعتبارات والثوابت لجعلها تستمر وتترسخ بعد أن قامت، وهي بالضرورة تحتاج إلى تقويم موضوعي صارم، وفي كل الجوانب، لا أن نكتفي بنحميل العنصر الأجنبي أو التواطؤ الداخلي مسؤولية فشل هذه التجربة.

وما يقال عن تجربة الوحدة بين مصر وسوريا يمكن أن يقال عن مجموعة التجارب أو المشاريع الوحدوية التي طرحت خلال السنين الماضية، فالوحدة الاندماجية التي اقترحت بين سوريا والعراق، والتي كانت منها وفيها أن تذوب حقبة طويلة، نسبياً، من العداء وتضارب المصالح والمواقف، وحتى الحساسيات، وأن تندمج جميع المؤسسات، والتي تربت على العداء والتناقض فيما بينها، دون فترة من الاختبار واستعادة الثقة، ودون تدرج في الاقتراب والتلاحم، أن تلك الصيغة بمقدار ما تبدو وحدوية في الظاهر بل ومفرطة في وحدويتها، كانت تعني العكس تماماً، أو هذا ما حصل عملياً على الأقل، وخلال فترة قياسية في قصرها.

ويمكن أن يقال الشيء ذاته عن مشاريع الوحدة أو الاتحاد التي اقترحت أو طامت، بين مصر وسوريا والعراق، وبين مصر وسوريا وليبيا وبين ليبيا وتونس، وبين ليبيا والسودان ومصر، وبين اليمن العربية واليمن الديمقراطية.

أن هذه المشاريع، لدى بعض الأطراف على الأقل، ليست جديدة وليست عملية، إذ انها بمثابة رد على حالة طارئة، أو احراج لبعض الأطراف أو رد عليهم، أي ليست وليدة دراسة موضوعية أو نتيجة قناعة أو رغبة حقيقية، وكانت في الغالب فوقية وشكلية، الأمر الذي جعل شعار الوحدة ذاته يتعرض الى مزيد من التعقيد والصعوبة، وإلى أن يفقد مصداقيته. أكثر من ذلك جعله أقل أهمية وتأثيراً مما كان في أوقات سابقة.

أن مسألة الوحدة الآن تتعرض الى أصعب امتحان منذ أن طرح هذا الشعار، لأنه أصبح شعار الفئات الحاكمة أكثر مما هو شعار الجماهير وقواها السياسية، وأصبح شعاراً فوقياً وليس شعار العمل اليومي وانجاز العمل اليومي، وأصبح شعاراً لالهاء والتخدير والمزايدة والاحراج أكثر مما هو تقارب وتعاون وصدق وتحالف على مستوى النضال بين الجماهير من أجل حياة أفضل. وبهذه الطريقة أفرغ الشعار من محتواه الثوري أو كاد وأصبح مجالاً للابتزاز والالهاء وكسب الوقت، كما تحول الى أداة بيد الحكام من أجل القمع أكثر مما هو سيف بين الجماهير، لذلك، فإن إعادة النظر الجدية في كيفية تحقيق الوحدة أمر بالغ الأهمية الى أقصى حد، ويتطلب مواقف أكثر وعياً وأكثر مسؤولية من القوى السياسية لكيفية التعامل مع هذا الشعار وطرحه، أو لاتخاذ مواقف من الذين يطرحونه دون أن يعنوه أو أن يكونوا جديين بالمقدار الكافي حين يطرحونه.

لقد أصبح أكثر «الداعين» الى الوحدة هم أكثر الذين يقاومون الوحدة أو الراغبين في تحقيقها. وإذا ارتبطت الوحدة بقوى سياسية خلال فترة معينة، فإن جدية هذه القوى تتمثل بالدرجة الأولى في الالتزام بهذا الشعار وتحقيقه عملياً، وأن تكون أكثر أمانة ووفاء في العمل لا أن تستغل الشعار للوصول الى السلطة فقط.

هل للوحدة صورة واحدة؟

أشرنا من قبل الى أنه لا اكتمال صورة القومية لا بد أن يكون لها اطار سياسي يجمعها، واردة مشتركة موحدة تعبر عن نفسها من خلالها. أما شكل هذا الاطار السياسي ومراحل قيامه، وبالتالي اكتماله، فإن ذلك يتوقف على مجموعة من العوامل، وهذه العوامل ذاتها متغيرة ومتطورة باستمرار، بحيث يشكل توافرها امكانية للانتقال الى مرحلة أعلى وهكذا.

بكلمات أدق، لا يمكن أن تقوم الوحدة بين عشية وضحاها، كما يقال، وإنما تحتاج إلى اقتناع كامل من الذين يدعون إلى قيامها. وتحتاج إلى نضال يومي حازم، بحيث تصبح هدفاً وشعاراً وعملاً للجماهير كلها. وتحتاج أيضاً إلى تصور علمي وعملي لمراحلها مرحلة بعد أخرى، بحيث تقود كل مرحلة إلى التي تليها، وتحتاج أخيراً إلى تدرج وتفاعل يساعدان على زيادة التلاحم وتعزيز العناصر الإيجابية، وبالمقابل معالجة السلبية المعيقة التي تكونت عبر فترة طويلة من التجزئة والتباعد.

إن الوحدة العربية التي يفترض قيامها ليست هي الجامعة العربية القائمة في الوقت الحاضر، والتي اعتبرت، وقت قيامها، سقفاً للعلاقات التي يجب أن تقوم بين أبناء الأمة العربية. كما أن الوحدة العربية لا تعني الدولة المركزية أو الاندماج الكامل والفوري لأجزاء هذه الأمة. إن بين هذين الحدين يمكن أن نجد صيغة أو مجموعة من الصيغ، وأن ننقل من مرحلة إلى أخرى، ولن توجد الشروط والظروف التي تساعد على قيامها واستمرارها وتطورها.

لا يمكن أن نتصور قيام وحدة، يراد لها أن تقوم وتستقطب، بين قطرين متباعدين جغرافياً أو سياسياً، فوحدة، مثلاً، بين البحرين والجزائر، حتى على فرض امكانية قيامها، لا يمكن أن تكون جدية أو عملية، وبالتالي، لا يمكن أن تشكل نواة لوحدة أوسع. ووحدة بين اليمن الديمقراطية مثلاً، والمغرب متعذرة أيضاً في ظل التباين الجغرافي والسياسي معاً.

وكذلك الحال فيما يتعلق بشكل هذه الوحدة، إذ لا يشترط سلفاً أن تكون لها صيغة واحدة، أن تكون مركزية مثلاً. إن الشرط الإيجابي والأهم في قيام أي صيغة وحدوية أن تكون متطورة باستمرار، وأن تكون قابلة للاستقطاب.

إن العامل الجغرافي يلعب دوراً أساسياً في قيام الوحدة، ولذلك يجب أن يفهم هذا العامل وأن يوظف بشكل إيجابي من أجل قيامها. فالأقطار المتجاورة أو المتقاربة مهتة أكثر من غيرها لقيام علاقات فيما بينها. وهذه العلاقات إذا كانت مفتوحة، ولا تشكل محاور، يمكن أن تعتبر خطوات في اتجاه الوحدة.

اعتماداً على هذا العامل، وإذا أخذنا بعين الاعتبار العوامل الأخرى، السياسية والاقتصادية وحتى التاريخية، يمكن تصور قيام «وحدات» بين مجموعات من الأقطار تؤدي إلى النتيجة إلى قيام الوحدة الشاملة.

فوحدة الجزيرة العربية والخليج، مثلاً، فيما إذا قامت، والتي يجب ألا تكون مقصورة على الأغنياء، يمكن أن تكون ركناً في الوحدة الشاملة، ووحدة مصر والسودان وليبيا تفرضها وتسهلها عوامل وشروط عديدة، ووحدة العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين ممكنة وتتوافر لها مقومات أساسية، وكذلك الحال بالنسبة للمغرب العربي بأقطاره الثلاثة.

هذه «الوحدات» التي نفترض امكانية قيامها، وفي حال توافر شروط إيجابية، هي الطريق إلى الوحدة الشاملة. أما القفز فوق هذه الامكانية أو هذه الفرضية. وهي وحدها الواقعية والعملية، من أجل صيغ مختلفة للوحدة، فأغلب الظن أن لا تؤدي إلى تسهيل قيامها، بخاصة في ظل الظروف الإقليمية والعالمية القائمة في الوقت الحاضر.

لا يعني هذا أنه الشكل الوحيد، لكنه أقرب الأشكال إلى الواقع وأسهلها تناولاً وإمكانية، وبالتالي أكثرها عملية مع التأكيد مرة أخرى على مجموعة من الشروط الإضافية:

أن تكون هذه الصيغ مرحلية، أي ليست نهائية، أو بديلاً عن الوحدة الشاملة، وأن تكون مفتوحة، أي لا تشكل محاور متناقضة ومتصارعة وألا يكون قيامها سبباً يمنع قيام علاقة بينها وبين الوحدات الأخرى، وأن تتطور من خلال التفاعل والزمن لتصبح أكثر فأكثر أقرب إلى الوحدة المركزية.

والى حين قيام هذه «الوحدات» أو ما يماثلها، يمكن أن تقوم وحدات أصغر منها بين قطرين أو مجموعة من الأقطار، لكن يشترط لقيامها أن تكون نواة لوحدات أكبر أو تمهيداً لخطوات أعلى تعقبها وتكملها، وكما اشتراطنا مجموعة من الشروط والضوابط في الوحدات الجغرافية فمن باب أولى ضرورة توافر هذه الشروط للوحدات التي دونها.

ولكي تكتمل صورة الوحدة وتكون ضرورة معبرة عن حاجة الجماهير ومستقبلها، لا بد أن تقترن بهدف إقامة المجتمع الذي تسوده العدالة والتقدم.

إن هدي العدالة والتقدم لا يقلان أهمية عن قيام الوحدة ذاتها أو بالأحرى يجب أن يتوافرا من أجل قيامها، إذ رغم أن الوحدة هدف بذاتها وضرورة يفرضها منطق الأشياء أي يجب أن تكون هي القاعدة، والتجزئة هي الحالة غير الطبيعية، فإن قيامها في العصر الحديث يرتبط أيضاً بضرورة إقامة مجتمع من نمط جديد، مجتمع نقيض للقائم حالياً، بعبارة أخرى مجتمع يركز على علاقات صحية ومتكافئة، تحقق الحرية والعدالة والقوة والتقدم. وإن أهدافاً بهذا الحجم وبهذه الأهمية لا يمكن أن تحققها إلا الجماهير المحرومة والمضطهدة، والتي عانت الكثير في ظل الأوضاع الراهنة. أما الأنظمة الحاكمة، والتي قد تطرح بعض المشاريع الوحدوية، وتكون غالباً على شكل هبات أو رشاوى، فإنها تهدف، بالدرجة الأولى، إلى كسب جزء من الجماهير أو إلى كسب الوقت.

أما كيف تحشد الجماهير لتحقيق هذا الهدف، فإن الأمر لا يقتصر على تحريك طموحها واستنهاض هممها، وإنما يتطلب أيضاً وجود مصالح حقيقية لها، ويتطلب زيادة وعيها وإشراكها فعلياً في الفضال. بهذه الطريقة لا تعود الوحدة العربية هدفاً معنوياً فقط، وإنما تصبح قوة مادية تحرك وتستقطب وتصبح هدف الفضال اليومي، كما تخرج من مزايدة الحكام وابتزازهم، وتخرج أيضاً من هيمنة أو احتكار بعض القوى السياسية التي تدعي وحدها صفة القومية وبالتالي تمثيلها.

إن تحقيق العدالة في المجتمع العربي، في الظروف الحالية أو في المستقبل، ظروف القهر والاستغلال والتفاوت، يكتسب أهمية إضافية ويولد قوى جديدة لدى الجماهير، مما يجعل إمكانية قيام الوحدة أكثر واقعية، لأنها تتأخذ صوراً وأشكالاً في الفضال اليومي، وتصبح هدفاً دائم التحقيق، أي تتحول من كونها مجرد شعار، أو ورقة بيد الأنظمة، إلى إنجاز يومي وفعلي في العمل السياسي.

وما يقال عن ضرورة ارتباط الوحدة بالعدالة يقال أيضاً عن ضرورة ارتباطها بالديمقراطية، وهذا الارتباط لا يتحقق كنتيجة، وإنما كممارسة وصيرورة في حالة الاكتمال الفعلي من خلال العمل اليومي، فالممارسة الديمقراطية، وقيام علاقات ديمقراطية، وتمتع الجماهير بهذا الحق، لا يسهل

قيام الوحدة فقط، وإنما يعطيها أيضاً، وسلفاً، مضموناً تقديمياً وإيجابياً، حالياً وفي المستقبل معاً.
إن مطلب الديمقراطية لا يقل أهمية عن الوحدة ذاتها، إذ إضافة إلى كونه مطلباً حيوياً
للجماهير، فإنه المحتوى الحقيقي والفعل الذي يجب أن تكون عليه هذه الوحدة، وهو أيضاً المناخ
الذي يساعد على قيامها ثم على استمرارها وحمايتها بعد أن تقوم.

وهذا المطلب يشكل ضماناً وحلاً في آن واحد، فهو يضمن قيام الوحدة من خلال الإرادة
المشتركة للأطراف ومساهمة الجماهير في قيامها، وبالتالي قيام العلاقات على أسس من التكافؤ
والرضا، وهو حل لمشكلات الأقليات العرقية والدينية والمذهبية، إذ ما دامت الديمقراطية هي
الاطار الذي تقوم عليه العلاقات في المجتمع، فإن مشاكل الأقليات التي تظهر وتستفحل في مجتمع
غير ديمقراطي، تجد لها حلاً على اعتبار أنها جزء من مجتمع تتمتع به الأغلبية أيضاً بحرية
الرأي والاعتقاد، وبالتالي، فإن مشكلة الأقلية ستجد لنفسها حلاً ما دامت مشكلة الأغلبية قد
حلت، ولا يمكن تصور العكس، كما تروج بعض التطبيقات التي جرت في أكثر من قطر، حيث
أدعت إعطاء هذه الأقليات حق الحكم الذاتي واللامركزية، لأن أيما من هذه الحقوق لا يمكن أن
تكون قائمة وفعالية إلا في مجتمع يتمتع بمجموعه، وخصوصاً بأغلبيته، بحق الحكم والتقرير، أي
بالديمقراطية.

إن الديمقراطية ليست نتيجة لاحقة أو هدفاً بعيداً، وإنما هي ممارسة وعلاقات ونمط معين
من التفكير والتعامل، بدءاً من أصغر خلية في المجتمع وحتى قمة السلطة، ولا يمكن أن تتكسب إلا
من خلال الممارسة الفعلية، كما أنها تفتني وتتكامل من خلال التجربة والعمل.

وتجدر بنا الإشارة أخيراً إلى أنه في حال غياب الديمقراطية، فإن من السهل التآمر على
الوحدة واسقاطها. كما حصل للوحدة التي قامت بين مصر وسوريا. فحين غابت الديمقراطية،
وبالتالي غابت الجماهير، وتم الاستغناء عن المؤسسات الحقيقية المعبرة عن القوى الحية في
المجتمع، لم يتصد أحد للقوى التي انقضت على الوحدة وقوضتها، وبالتالي كان من السهل
سقوطها.

وكما ذكرنا من قبل يجب أن يقترب قيام الوحدة بضرورة بناء مجتمع عصري وأكثر تقدماً،
لأن عملية بناء الوحدة ليست مجرد ضم الأجزاء أو جمعها، وإنما هي إعادة خلق للمجتمع
العربي، وإعادة تنظيم وصياغة من نمط مختلف تماماً عما هو قائم حالياً، وهذا يقتضي منهجاً
واقعياً حياً ودينامياً، للمجتمع القائم، وتصوراً للمجتمع الذي يراد بناؤه. بعبارة أخرى يجب أن
يكون العلم، ويجب أن تكون العقلانية، ويجب أن تكون منجزات العصر الذي نعيش فيه، هي
الأسس التي تعتمد كادوات في الفهم والتعامل، وأخيراً في إعادة البناء، ويجب أن نمثلك تصوراً
للوحدة يتجاوز ما يعتبر جمعاً لما هو مقسم في الوقت الحاضر، ويمتلك بذاته قوة ثورية لإعادة الخلق
والبناء، والافاننا نخطيء في فهم القوة الكامنة في الوحدة، أو على الأقل نتعامل معها تعامللاً
تقليدياً قاصراً. وهذا القصور أو هذا الفهم للوحدة ليس رومانتيكياً، وإنما هو كشف عن القوة
الحقيقية المخترنة في هذه الفكرة التي من شأنها أن تغير تغييراً شاملاً في بنية المجتمع وفي أهميته
وفي دوره، ليس لإثباته فقط، وإنما على مستوى عالمي أيضاً.

أما في حال قيام هذه الوحدة، فإن الدور المنوط بها يتجاوز واقع الاثنتين والعشرين دولة
القائمة حالياً، والتي تعتبر نماذج للتخلف والضعف والاستنزاف، إضافة إلى جوانب الضعف

الكثيرة التي تميزها، سوف يؤهلها وضعها الجديد لأن تلعب دوراً هاماً ليس في إطار فعالية التخلف والضعف والاستغلال فقط، وإنما في تقديم نموذج جديد في العصر الحاضر، وفي إعطاء المجتمع الدولي من عبء معالجة إحدى أهم قضايا المعاصرة. وسوف تكون الدولة الجديدة أداة سياسية في إعادة صياغة للعلاقات الدولية على أسس جديدة.

تاسعاً: نماذج التطبيقات الوحدوية في العصر الحديث

تعتبر تجربة الوحدة التي قامت بين مصر وسوريا منذ عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦١ من أبرز وأهم التجارب الوحدوية في العصر الحديث، فقد كانت تلبية لحاجات حقيقية بين القطرين، وكانت رداً على التحديات الإقليمية والخارجية التي واجهت قطرين متحررين، وكانت استكمالاً لعناصر القوة ليس في القطرين وحدهما، وإنما لقوى الجماهير العربية على امتداد الوطن، وكانت أيضاً خطوة على طريق الوحدة العربية، وكانت أخيراً ومن جانب مهم منها من صنع الجماهير التي فرضتها، أو على الأقل حملت النظامين على تبنيها أولاً، ثم على تحقيقها بعد ذلك.

وبقيام الوحدة نشأت أوضاع جديدة على امتداد المنطقة كلها، تتجاوز كثيراً حجم القطرين، وتتجاوز أهمية القطرين، ■ على أفراد، كما أدت إلى تغييرات عميقة تجاوزت المنطقة. وقد استفادت دولة الوحدة من حالة النهوض ذاتها وتمززت واتسعت بقيام دولة الوحدة، ليس على مستوى المنطقة فقط، وإنما على مستوى العالم الثالث، الأمر الذي أدى إلى سلسلة من التغيرات في المنطقة وفي العالم. فكانت ثورة تموز/يوليو عام ١٩٥٨ في العراق، وكان تعاضد ثورة الجزائر، وكانت الثورات في القارة السوداء، وكان أيضاً تغير نظرة العالم إلى الوحدة وإلى الدولة الجديدة.

وبقيام هذه الوحدة كان يفترض أن تكون مركز استقطاب، وأن تتسع وتقوى وأن تستمر أيضاً، لكن ما كادت تدخل عامها الثاني حتى بدأت تفقد اشعاعها ويتقلص تأثيرها، وبدأت تعاني من مصاعب واشكالات، بخاصة على مستوى الاقليم الشمالي، إذ تغيرت بنية الحركة الشعبية، بعد أن افرغت من محتواها وقواها، وتحولت إلى مجرد هياكل، ولغابت الديمقراطية التي كانت أساساً في النهوض الوطني الذي هم سوريا خلال فترة الخمسينات كلها، كما تغيرت بنية الجيش الذي كان وطنياً والذي ساهم في حماية الديمقراطية والحركة الوطنية، ليصبح أداة فنية وبيروقراطية يسهل النفاذ إليها وأغراء عناصر فيها. كما أن نظرة العناصر الإدارية بخاصة التي جاءت من الاقليم الجنوبي، كانت تتسم بالاستعلاء والغرور، وكان فهمها للوحدة وتعاملها يتسمان بالبيروقراطية وضيق الأفق. هذه الأسباب، وأخرى غيرها، جعلت من اليسر التآمر عليها وانهاؤها دون أن تجد من يحميها ويدافع عنها، وبسقوطها تولدت خيبة أمل كبيرة، وأصبحت قضية الوحدة أصعب من قبل.

ومثلما اشرنا من قبل، أن هذه القضية تتطلب دراسة معمقة، ليس باعتبارها تاريخاً لمرحلة مهمة فحسب، وإنما لمعرفة جوانب القوة والضعف التي اتسعت بها، لكي يستفاد من جوانب القوة، ولكي يتم تجنب النقاط السلبية التي شابتها. والدراسة المطلوبة ليست أداة لطرف وتبرئة لطرف آخر بقدر ما يراد منها تقويم لتجربة تعتبر الأولى في العصر الحديث وفي ضوء فهمها يمكن أن تقدم في المستقبل تجارب أخرى أقوى منها وأرسخ.

يسقوط تجربة الوحدة بين مصر وسوريا تراجع المد الوجودي عامة. ودخل مرحلة جديدة يمكن اطلاق تسمية المرحلة الورقية عليها، لأن جميع المشاريع والمحاولات الوجودية التي طرحت كانت تنقسم برء الفعل والمزايدة والاحراج أكثر مما تهدف الى اقامة الوحدة، أو خلق الظروف أو المناخ الذي يساعد على قيامها. فكانت وحدة مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٢، والتي لم يقدر لها أن ترى النور، ثم كانت الوحدة المصرية - السورية، والتي أنشأت بعض الأجهزة الادارية الشكلية، لكن كان واضحاً أن الذين أقاموها لم يعنوها جدياً، كما أنها لم تستمر طويلاً، حتى على مستوى الأجهزة الشكلية، وأعقب ذلك وحدات أنية ورقية بين مصر وسوريا وليبيا، أو بين مصر وليبيا والسودان، أو بين ليبيا وتونس، أو بين ليبيا وتشاد. وأخيراً وحدة وحدة، والتي لا تختلف نوعياً عن كل «الوحدات» المماثلة التي سبقتها، والتي تعتبر بالدرجة الأولى مصوراً سياسياً أكثر مما هي صيغة من صيغ الوحدة، وتعتبر حلاً أو افتراض حل لبعض المشاكل السياسية أو الاقتصادية الطارئة.

هذا النمط من الوحدة، على مستوى الشعار أو على مستوى الانجاز ليس من شأنه أن يعيق قيام الوحدة بحسب، وإنما من شأنه أيضاً أن يفقدها أهميتها وجديتها، وأن يكسرها كشعار للمستقبل كما هو الحال بالنسبة لعدد من الشعارات التي ترفع لا بهدف التحقيق، وإنما بهدف إفراغها من مضمونها، والحاق السوء بسمعتها، وبالتالي التآمر عليها بدعوى تبنيها والحرص عليها.

هذا النمط من الشعارات والسلوك هو التواطؤ بل التآمر على أحلام الجماهير الشعبية وطموحاتها، فالمطلوب تهيئة هذه الجماهير وافقادها الثقة بالشعارات التي أمنت بها، والحاق أكبر الأذى الذي يبلغ حد السخرية بما اعتقدته طريقاً لحل مشاكلها والتغلب على التخلف الذي تعيش فيه، وهذا ما يحصل عملياً من خلال المشاريع الوجودية التي تطرح.

أن التعامل مع الشعارات والقضايا الأساسية بهذا المقدار من الخفة مهما كانت النيات، يلحق بهذه الشعارات والقضايا أكبر الضرر، إذ يفرغها من محتواها ويفقدها جديتها وثقة الجماهير بها، مما يجعل أعادتها للتداول والجدية أمراً بالغ الصعوبة، بخاصة وأن العمل السياسي يقاس بنتائجه لا بالنيات الكامنة وراءه.

كيف نعيد للقضايا جديتها والشعارات مضمونها ودلالاتها للجماهير ثقتها؟

بداية لا بد من التعامل مع القضايا والشعارات بروح علمية بعيدة عن الانفعال والتطرف، وبطريقة عقلانية تجعلها شيئاً ملموساً أو قابلاً للتحقيق، كما لا بد من اداة كل الممارسات الخاطئة وتعميرتها أمام الجماهير، وتقديم البدائل المقنعة والواضحة بروح المسؤولية، واعطاء القضايا المطروحة صيغة عملية. أن من شأن هذا أن يردم الهوة التي اتسعت بين الشعار وتحقيق هذا الشعار، وأن يساعد على رؤية أوضح للأمور، كما أنه سييلور وعياً لدى الجماهير بإمكانها من اكتشاف التزوير وادانة المبالغة وعدم الانسياق اللفظي.

صحيح أن مهمة من هذا النوع تشكل عبئاً اضافياً للعمل الوجودي لكنها ضرورية الى أقصى حد، إذ أن الموقف النقدي المصعب بروح المسؤولية والجدية، البداية التي تساعد على رد الاعتبار لكثير من القضايا والأفكار والشعارات المطروحة. أما الاستمرار في أرجاء هذا الموقف النقدي، أو

عدم ايلائه الأهمية التي يستحقها، والتعامل مع المواقف المطروحة بالازدراء والسخرية فقط، فإِنْ ذلك يساعد على استمرار الموقف النقض أي يساعد على التزوير والتشويه والخطأ.

عاشراً: القومية والوحدة والأحزاب السياسية

مسؤولية الأحزاب السياسية فيما آلت إليه قضية الوحدة العربية، لا تقل، معنوياً، عن مسؤولية الأنظمة السياسية القائمة، مع اختلاف نسبي بين حزب وآخر، تبعاً لحجم الحزب والدور الذي نذر نفسه له. وإذا لم تكن من مهمة هذه الورقة أن تؤرخ لعلاقة هذه الأحزاب بالوحدة العربية، أو أن تقرّم هذه العلاقة بصورة كاملة، فإن من مهمتها أن تلفت النظر إلى عدد من الملاحظات، على مستوى الفكر وعلى مستوى التنظيم في أكثر من قطر وفي أكثر من مرحلة، لكي نستخلص في النهاية دروساً وامكانيات أفضل لرؤية المستقبل.

الملاحظة الأولى: لم تعد قضية الوحدة، بنظر الأحزاب، كونها شعاراً لاستقطاب الجماهير وتحريك عواطفها، أو لإحراج بعضها بعضاً، سواء برفع هذا الشعار في مرحلة أم عدم رفعه في مرحلة أخرى، دون أن يكلف أي من هذه الأحزاب نفسه بتقديم برنامج عملي لكيفية تحقيق هذا الشعار وربطه بالمهام الأنية أو الاستراتيجية، ولذلك ظلت قضية الوحدة، بنظر هذه الأحزاب، قضية مؤجلة وعندما طرحت للتنفيذ العملي تباينت الاجتهادات حولها إلى أقصى حد، ثم تباين الموقف منها بعد قيامها. بكلمة أخرى، لا يملك أي من الأحزاب، حتى اللحظة الراهنة، تصوراً محدداً وواضحاً لكيفية قيام الوحدة، أغلب ما تملكه هذه الأحزاب مجرد شعارات تملئها الحالة الراهنة، أو تصوراً غامضاً ومرتبكاً عن وحدات أخرى قامت في أوروبا في القرن الماضي.

الملاحظة الثانية: في الوقت الذي كان يفترض أن تكون الوحدة قضية مسلماً بها وليست بذاتها مجالاً للرفض أو القبول - تماماً كما هو حال الدفاع عن الوطن - وكان من الضروري والسهل أن يتفق على برنامج الحد الأدنى بخصوصها، دون إحراج، وبدون مزايدة، فقد أصبحت إحدى قضايا الصراع الأساسية بين الأحزاب، وفي مراحل حاسمة من تاريخ النضال السياسي، كما أصبحت سبباً للانقسام والتناقض بين قوى تجمعها قواسم مشتركة عديدة.

إن تصحيح الأخطاء التي رافقت قيام وحدة مصر وسوريا مثلاً، أو مسألة علاقة العراق بعد ١٤ تموز/ يوليو بدولة الوحدة، كان يفترض أن تعالج ضمن منطقتي وحدوي، وبهدف الوصول إلى أفضل صيغة لحماية الوحدة واستمرارها، وفي قدرتها على التكامل والانسجام مع أقطار أخرى أصبحت مهياة لخطوة من هذا النوع، كان يفترض أن تعالج دون تحديات أو إحراج لو أن الأحزاب السياسية والقوى السياسية الفاعلة اتفقت على برنامج الحد الأدنى في قضية الوحدة.

الملاحظة الثالثة: تنازلات الأحزاب في الحكم وفي المعارضة، عن استقلالها وعن ممارسة دور الرقابة وتقويم الأخطاء، وتخلت أيضاً عن البرنامج المشترك، وأصبحت بالتالي امتداداً للسلطة، سلطة الحكم حين تكون فيه، أو سلطة حكم آخر حين تكون معارضة له. وبهذا التغير الذي حصل ثم التنازل عن البرنامج السياسي الذي كان يميزها أو كان يحميها من القوى الأخرى، وأصبح الحفاظ على النظام هو الهدف وهو الغاية الحقيقية. وبالمقدار نفسه أصبحت الأحزاب الأخرى، المعارضة في الجانب الآخر، امتداداً لنظام آخر.

ان الاستقلال الذي يجب ان تتمتع به القوى السياسية والشعبية ودور الرقابة الذي كان يفترض أن تعارسه، والحرص على البرنامج والشعارات السياسية التي أوصلتها الى السلطة لو الى المشاركة فيها، كثيراً ما تخلت عنها بمجرد تغير وضعها، وعلى الصعيد قريبا أو بعدها من السلطة.

وتكريماً عن هذه النقطة أصبحت الأحزاب، رغم مظهرها القومي، بعيدة عن الهموم القطرية لجمهور القطر الذي تعمل فيه، لأنها أصبحت امتداداً لوضع سياسي أو تنظيمي في قطر آخر، وهي بهذه الصفة لم تعد، كقوة سياسية، مرتبطة بواقعها وجمهورها، الأمر الذي أضعفها وعزلها، وسهل تصفيتها أيضاً، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، بل وبلغ الأمر في حالات معينة، ان أصبحت هذه القوى أو هذه العناصر، ضحية وقرباناً نتيجة التقارب الذي يحصل بين أنظمة كانت متعادية.

بعد هذه الملاحظات لا بد ان نلقي نظرة على انماط الأحزاب القائمة من خلال موقفها تجاه القومية والوحدة العربية.

أحزاب قطرية، وبعضها اقليمي تعاماً، غير معنية، عملياً، بموضوع الوحدة، ويتركز نشاطها وتنظيمها في إطار الدولة التي تقوم فيها، وهذه الأحزاب، مع تفلوت فيما بينها، تعتبر الهم القطري والعمل القطري مهما ومجالها، وإذا تطرقت لموضوع الوحدة فلا يتعدى ذلك الشعار العام، أو حين تصبح الوحدة قضية تهم القطر ذاته. وهذه الأحزاب، في الغالب، تعالج القضايا من منظور عملي، أي ليس لها بنى فكرية كاملة، وليس لها استراتيجيات بعيدة الأمد توجه عملها وتقوده.

وضمن نمط الأحزاب القطرية، هناك أحزاب اقليمية تصدر عن موقف ايديولوجي مناهض للقومية والوحدة، وتعتبر عن هذا الموقف بسلوك عملي، وهي في غالب الأحيان أحزاب الاقلية الدينية أو العرقية.

أحزاب قومية، وهذه الأحزاب رغم أنها تتبنى الوحدة، إلا أنها تتفلوت من حيث منطلقاتها النظرية ومن حيث تنظيمها، فبعضها نشأ معادياً للتيار الماركسي والأحزاب الشيوعية، ولذلك أخذ موقف العداء لهذا التيار، وأصبح بالتالي يعينياً لواقف الى اليمين، من خلال تبنيه لايديولوجية يمينية، أو من خلال تمثيله لمصالح اليمين، كما أنه بقي في مجال العمل والتنظيم في إطار القطر الذي نشأ فيه.

وهناك أحزاب قومية حاولت أن تكون بديلاً للماركسية والأحزاب الشيوعية، فأخذت عن الماركسية بعض منطلقاتها وشعاراتها، إضافة الى طريقة التنظيم القائمة في الأحزاب الشيوعية، وحاولت أن تقدم نفسها ايديولوجية متكاملة من خلال تبنيها للقومية والوحدة، لكن دون تحديد واضح وكامل لكيفية تحقيقها أو لعلاقتها بالديمقراطية، أو لعلاقة الاثنتين بالاشتراكية، ولذلك تفلوتت مواقف هذه الأحزاب واجتهاداتها ولا تزال، وتختلف هذه المواقف والاجتهادات فيما إذا كانت هذه الأحزاب في السلطة أو خارجها.

أحزاب أممية، وهذه الأحزاب لا تتبنى القومية، بل وتعتبرها عائقاً في وجه ايديولوجياتها. سواء أكانت هذه الايديولوجية طبقية أم دينية، ولذلك، كانت لهذه الأحزاب والحركات مواقف تجاه الوحدة العربية سلبية في غالب الأحيان.

هذه الانماط من الأفكار والتشيكالات السياسية تهيئت وتطورت نتيجة عوامل عديدة، فبعض

الأحزاب القطرية ما لبثت أن تأثرت، وإن كان بنسب متفاوتة، بحالة النهوض أو التراجع، فتغيرت نظرتها أو مواقفها تجاه الوحدة العربية، والأحزاب الأممية، بخاصة الشيوعية، التي كانت تعتبر حركة القومية العربية حركة رجعية ومعادية، ما لبثت أن أعادت النظر تجاه هذه الحركة واتخذت مواقف أكثر إيجابية، وبعض الأحزاب القومية التي كانت معادية للفكر الماركسي أصبحت أقرب إلى هذا الفكر، وبعضها الذي قام على أساس يساري أو أقرب إلى اليسار ما لبث أن تخطى عن هذا الاتجاه بمجرد أن وصل إلى السلطة.

هكذا كانت، بصورة عامة واجمالية، مواقف الأحزاب السياسية خلال فترة طويلة نسبياً من الزمن، لكن ما يمكن تسجيله هنا، أن هذه الأحزاب بمفردها، أو بمجموعها، لم تستطع أن تقدم تصوراً علمياً وعملياً للقضايا الأساسية المطروحة، فاكثفت بالهروب من هذه القضايا أو تأجيلها، أو تقديم اجابات عامة عليها، الأمر الذي جعل الحيرة تستمر، وجعل المبادرة تفلت من أيدي هذه الأحزاب، وبالتالي تزايد ضياع الجماهير وزاد ابتزازها من قبل الأنظمة الحاكمة، وأصبحت قضية الوحدة العربية والقضايا المركزية الأخرى أكثر صعوبة وأكثر بعداً مما كانت عليه من قبل.

إن تيار الوحدة العربية الذي يواجه تحديات بسبب فشل بعض التجارب، وتركز الكيانات والمصالح الإقليمية، وغياب نظرية أو برنامج للوحدة العربية، وتراجع الأحزاب التي تبنت هذا الشعار، وضمور العمل الوحدوي، وصراع وتناقض القوى التي يمكن أن تلقي على برنامج الحد الأدنى، إن تيار الوحدة لا يمكن أن يستعيد قوته وتأثيره إلا من خلال صيغ جديدة، ومن خلال نقد تجارب الماضي، ومن خلال العمل العقلاني الدؤوب والمستمر دون أوهام أو انفعال، ودون حرق للمراحل أو القفز فوقها.

حادي عشر: الوحدة العربية والنفط

من خلال قيام الكيانات القطرية، منذ عشرينات هذا القرن، وتكون مصالح لغنيات ثم طبقات، ونتيجة القيود التي فرضت على الانتقال والاقامة بين البلدان العربية، عكس فترات سابقة، وبسبب الصراع المفتعل الذي غذته القوى الاستعمارية أيضاً، وأخيراً نظراً لقيم وصيغ التعامل، وأبرزها الجامعة العربية التي أقيمت عام ١٩٤٦، والتي اعتبرت الإطار والسقف للعلاقات العربية، بحفاظها على الكيانات القطرية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، تحددت ملامح جديدة للوضع العربي مختلفة في فترات سابقة، ومختلفة أيضاً عن الطموح الذي يراود الوطنيين والتقدميين ببناء دولة عربية كبيرة وقوية.

لقد حصل هذا منذ عشرينات هذا القرن، وبنتيجته تكونت كيانات ومصالح ونظرات، أما بعد أن قامت إسرائيل، وبعد أن تم اكتشاف النفط وبهذه الكميات، فقد أصبحت المشكلة أكثر تعقيداً، فالأقطار التي كانت غنية، نسبياً، وكانت أكثر تقدماً، والتي كانت بمثابة مراكز استقطاب ودعم للأقطار الفقيرة والأقل تقدماً، لم تلبث أن تغيرت أوضاعها نتيجة العاملتين المشار إليهما، إذ تحملت هذه الأقطار عبء المواجهة مع إسرائيل، وما يعنيه ذلك من استنزاف، ولم تحظ من الثروة النفطية في أراضيها إلا بالقليل، الأمر الذي جعل الأقطار النفطية، المتخلفة والقليلة السكان،

تتحكم بالقرارين: الاقتصادي والسياسي، مع ما خلفته الثروة النفطية في تغيير زلزالي في بنية المجتمع العربي بأسره، سواء أكانت أقطاراً نفطية أم لم تكن.

إن الثروة النفطية، وبهذا الحجم، وفي هذا المستوى في التطور والعلاقات الاقتصادية والسياسية التي ترتبت عليها، ثم نتيجة التخطيط في جانب، والأخطاء والتراجع من جانب آخر، ونتيجة التطورات الإقليمية والعالمية التي حصلت خلال العشرين سنة الأخيرة، قلبت موازين القوى وخلقت اشكالات على عدة مستويات لم تكن موجودة من قبل. أصبح هناك عرب أغنياء بمعنى معين - ودون الدخول في تقويم هذا الغنى - وعرب فقراء. الثروة من جانب، والكثافة السكانية والحضارية من جانب آخر، وأصبحت هناك ضرورات كثيرة تقتضي زيادة على الاعتبارات التاريخية والرابطة القومية أن يحصل تكامل بين هذه العناصر لتتولد منها صيغة جديدة، لكن ما حصل، ونتيجة تخطيط مدروس وواع أن زادت العوامل السلبية في الوضع العربي، وأصبحت امكانيات الوحدة أقل مما كانت.

فالأقطار النفطية، بصورة عامة، أقطار محافظة ومتخلفة، إن لم نقل رجعية، وما عدا العراق والجزائر، فإنها جميعاً، قليلة السكان وتفتقر إلى الكفاءات والمهارات، وبحكم طبيعة الصناعة النفطية وارتباطها بالسوق العالمي، بخاصة الرأسمالي، ونتيجة سياسات مرسومة، فقد أصبحت الأقطار النفطية جزءاً من هذا السوق، أي أقطار تصدر سلعة واحدة وتعتمد على موارد مالية تقوى حاجتها، وبالتالي، تحولت إلى سوق استهلاكي، ونظراً لما خلقته «الثروة النفطية» بخاصة بعد زيادة الأسعار فإن الموارد المالية لهذه الدول هيأت لها صورة ودوراً جديدين، إذ جعلتها أقدر على فرض سياسات ما كانت قادرة على فرضها في ظل أوضاع مختلفة، وجعلتها أكثر حرصاً على كيانها الإقليمي، وجعلتها في وضع نفسي وعلمي تتصور أنها الأقوى والأقدر على قيادة المنطقة وطبعها بطابعها.

هذا في الوقت الذي تراجعت أقطار أخرى كانت قادرة على فرض سياسة أو على الأقل كانت لها كلمة أساسية في السياسة التي يجب أن تسود، وأصبحت هذه الأقطار تعتمد لمواجهة مصاعبها المادية المتزايدة، على البلدان النفطية، كما أصبحت أسيرة لعلاقات وحاجات فرضتها متغيرات ومستجدات كثيرة. في الوقت الذي تراجع المد التقدمي، وغابت الجماهير الشعبية، وتحولت المنطقة إلى مستنقع وتابع، بعد جملة من الأخطاء والتراجعات.

كل ذلك يدخل في إطار دراسة يجب أن تنجز عن تأثير النفط في الواقع العربي، لكن ما تجب الإشارة إليه هنا أن النفط أصبح عنصراً سلبياً ومعيقاً لقيام الوحدة العربية، وبالتالي نشأ عامل جديد يمنع قيامها، أو على الأقل يؤخر قيامها، إلا إذا جدت مجموعة من العوامل والظروف التي تعد من تأثيره، أو تحوله إلى عنصر إيجابي.

نحن إذن إزاء وضع ما كان موجوداً من قبل، وإزاء قوى وعناصر ما كانت بهذه القوة، فالبلدان الرجعية التي كان تقع في عزلاتها في محاولة للدفاع عن نفسها، ومنع تأثير رياح التغيير في الوصول إليها، والتي كانت مستعدة جزئياً لتقديم بعض التنازلات لمنع ما هو أسوأ، أصبحت الآن في موقع الصدارة وفي مركز التقدير، وبالمقابل أصبحت قوى الهجوم والتغيير في موقع الدفاع عن النفس، وأصبحت مضطرة، وبأشكال مختلفة، لأن تتراجع ولأن ترضى بأقل مما كانت تطالب به لمواجهة وضع مثل هذا. كيف نتصور الوحدة وكيف نعمل من أجلها؟

في ظل موازين القوى القائمة الآن، لا نتصور امكانية لقيام أي صيغة من صيغ الوحدة بين الاغنياء والفقراء، يمكن فقط أن تقوم علاقات من نمط أفضل، فإذا وظفت هذه العلاقات ضمن رؤية استراتيجية، ومع احتمال تغير موازين القوى في وقت لاحق، فقد تضطر الاقطار النفطية الى تقديم تنازلات تساعد على تهيئة شروط أفضل من أجل قيام صيغة من صيغ الوحدة.

العلاقات الأفضل التي تفترض امكانية قيامها تغطي حقولاً كثيرة، لعل أبرزها: العمالة، التكامل الاقتصادي، البرنامج السياسي في حده الأدنى، فإذا توافق ذلك بوجود عمل سياسي ومنظمات سياسية مستقلة عن الانظمة، وتعارض دور المراقبة وأقدر على التحرك فقد تتهيأ شروط أفضل لعلاقات جديدة.

فالبلدان النفطية التي تعاني من قلة السكان، ومن تخلف أو نقص المهارات الفنية، مضطرة الى الاعتماد على الخارج من أجل تأمين هذه العمالة والمهارة، وهي الآن تؤمن الجزء الأكبر من هذه العمالة من خارج المنطقة العربية، تحاول، قدر الامكان، الحد من العمالة العربية، أو أن تفرض عليها شروطاً، متصورة أو مفترضة أن العمالة الأجنبية ضمن لاستقرارها.

هذه السياسة للعمالة خلقت مضاعفات ومخاطر في البلدان النفطية انعكست بمظاهر عديدة، كما أنها تحمل تهديداً لهذه البلدان في المستقبل، ولذلك يجب أن يعمل على استبدالها تدريجياً وأن توضع خطة لذلك، ويمكن أن يستفاد من الأيدي العاملة العربية الموجودة خارج الوطن.

ان حرية انتقال الأيدي العاملة، واحلال العمال العرب مكان العمال الأجانب في البلدان النفطية، سوف يساعدان على تغيير نوعي وسوف يساهمان في التقريب بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية، اضافة الى أن البلدان غير النفطية سوف تكون أقل حاجة مالياً، لأن هذه العمالة سوف تسد جزءاً من العجز الذي تعاني منه، هذا عدا عن استبعاد المخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة وجود جيوش خفية لا بد أن تتحرك أو أن تتدخل حين يطلب اليها ذلك، كما تشعير وتؤكد كثير من الدلائل.

ومما يساعد أيضاً، ويقرب من امكانية الوحدة: التكامل الاقتصادي ضمن رؤية مستقبلية. ان العلاقات الاقتصادية العربية بين البلدان النفطية وغير النفطية تمثل أقل نسبة قياساً لعلاقة هذه البلدان مع الخارج، بخاصة السوق الراسمالي أولاً، وهي في تراجع مستمر ثانياً، ومن شأن وضع مثل هذا أن يبعد بين البلدان العربية، وأن يزيد تبعيتها للسوق الراسمالي، في الوقت الذي يجب أن تقوم بين هذه البلدان روابط اقتصادية وثيقة، وأن تتزايد هذه الروابط.

هذه المسألة تحتاج الى دراسة تترتب عليها مجموعة من الاقتراحات العملية والمطالب المحددة، لتصبح شعارات العمل اليومي للأقطار والمنظمات والأحزاب، أما بقاء دعوة التكامل الاقتصادي مجرد دعوة عامة، وعدم تجسيدها مطالب محددة، أو اقتصرها على معونات مالية أو قروض، فإن ذلك لن يؤدي عملياً الى التكامل، أكثر من ذلك تعتبر مثل هذه الدعوة - العامة والمجردة - تواطؤاً مع البلدان النفطية أو تستقرأ على مواقفها.

وفي هذا الاطار لا بد من لفت النظر الى مجموعة من الملاحظات:
الأولى، كثيراً ما يصرح الاقطار النفطية امتناعها عن المساهمة في المشاريع المشتركة - بخاصة في الاقطار غير النفطية، أو عدم استثمارها لفوائدها في هذه الاقطار - الى خوفها من

المصادرة أو التأميم، وتأتي بأمثلة لتبرير هذا الموقف. لذلك، ومن أجل استقطاب هذه الحجة لا بد من وضع ميثاق اقتصادي يحدد طبيعة المرحلة، ويوفر الضمانات والقناعة معاً بأن لا يتم تجاوزه، بخاصة لأسباب سياسية.

الثانية، مطالبة الاقطار والمنظمات السياسية بإعلان برامجها بما في ذلك البرنامج الاقتصادي، والالتزام بمسؤولية وجدية بهذه البرامج، بعيداً عن الانفعال والمزايدة، وبدون التأثير بالظروف الطارئة، لقتولد رؤية وقناعة تحدد طبيعة المرحلة، وما يمكن أن يجري خلالها، سواء بقي النظام السياسي ذاته في ذلك القطر أم تغير، وما يترتب على ذلك من نتائج.

الثالثة، يمكن التخفيف من مفهوم السيادة فيما يتعلق بحق الدولة بالاجراءات الاقتصادية.. بخاصة اذا كانت تمس المشاريع المشتركة، ويمكن أن توكل الى محكمة اقتصادية عربية صلاحية النظر في القضايا المشتركة، أو تلك التي تمس أكثر من قطر، بما في ذلك قضية المرور والمياه.

بعد هذه الملاحظات، لا بد من التأكيد أيضاً أن من جملة العوامل التي تساعد على التكامل وتخلق نوعاً من الطمأنينة، أن تسود العقلانية السياسية العربية وأن تكون أساس العلاقات والتعامل، لأن ما ولدته الثروة النفطية من ناحية مالية، ولد أيضاً رد فعل سياسي بالحجم نفسه وفي الطبيعة نفسها، وهذا الفعل أو رد الفعل يمارس من قبل الاقطار النفطية وغير النفطية بالطريقة نفسها، ولا يمكن السيطرة على حالة التطرف والابتزاز والغرض التي تمارس من طرف على آخر، الا بالاتفاق الواضح وبمعرفة الحدود التي لا يمكن تجاوزها، فإن يستغل بلد نفطي ثروته لكي يعاقب أو أن يفرض انعطافاً من العلاقات والسياسة، ويسخر ثروته من أجل ذلك، أو بالمقابل، يلجأ بلد غير نفطي الى التهديد والتلويح بمواقف سياسية معينة لكي يبتز المعونات والقروض، إن من شأن أي من الموقفين أن يزيد في التدهور والتناقض، وأن يؤدي الى أن يتربص طرف بالطرف الآخر، وتظل بالتالي السياسة العربية والعلاقات العربية تدور في حلقة مفرغة، ولا تساعد على التقارب أو الطمأنينة المطلوبة.

لا يمكن التغلب على هذا التأرجح الا بموقف «الحد الأدنى السياسي»، وهذا الموقف وإن كان لا يموه التناقض ولا يلغي الصراع داخل المجتمع وبين الدول، فإنه يضبطه ويعطيه مساراً محدداً وعقلياً، الأمر الذي يتطلب تحليلاً واقعياً وموضوعياً للمجتمع العربي دون أوهام وبدون حرق للمراحل، أي يتطلب الاتفاق على برنامج الحد الأدنى.

هذه مهمة التقدميين بالدرجة الأولى، مهمة الأحزاب والهيئات والأفراد والدول، فإذا التزم التقدميون بهذه الرؤية، يستطيعون أن يتعاملوا مع القضايا بموضوعية، ويستطيعون أن يمنحوا ابتزاز الاقطار النفطية أو فرضها.

ومما يساعد على انجاز هذه المهمة استقلال المنظمات السياسية والمهنية، لكي تكون بمثابة الرقيب والضمير، بخاصة اذا لم تكن امتداداً للدول ولم تعش على موائدها. صحيح أن مسألة الاستقلال مسألة نسبية ولا تتحقق بسهولة، لكن يجب أن تكون هدفاً رئيسياً وثابتاً، وإن تكون ممارسة يومية.

ولا يخفى في هذا المجال تأثير شبكة العلاقات التي يمكن أن تقوم بين البلدان العربية، وفي شتى المجالات، بخاصة اذا كانت محكومة برؤية استراتيجية، وبعيدة عن المزايدات والتطرف

اللفظي والتشنيج. انها شبكة العلاقات التي يمكن ان تقدم لها بداية لكن آفاقها غير محدودة، ويمكن ان تتطور باستمرار، بدءاً بالمعارض الفنية مروراً بسوق موحد للكتاب العربي، وتمثيل موحد في المؤتمرات العالمية، وانتهاء بقيام الوحدة ذاتها، عبر مجموعة من العلاقات المتشابهة والمتصلة، بخاصة في الجوانب الاقتصادية والانسانية، بحيث تصبح في النهاية امراً واقعاً.

وكما اشرنا من قبل: إن النفط وما ولده من فوارق ومخالفات وحقائق وأوهام، شكل حاجزاً جديداً في وجه الوحدة، أو أي صيغة للتقارب. وهذا يتطلب دراسة هذا العامل في كل تعقيداته واحتمالاته، ووضع خطة للتغلب على سلبياته، وهذه المهمة رغم صعوبتها، ضرورية وممكنة في أن واحد.

ثاني عشر: نظرة الخارج الى الداخل

منذ ان كان العرب في اطار الدولة العثمانية، كانوا ينظرون الى انفسهم، وكان الآخرون ينظرون اليهم أيضاً على انهم قومية مختلفة عن القومية الطورانية وعن القوميات الأخرى التي تشكل الامبراطورية، رغم ان الدين الاسلامي دين الغالبية العظمى من السكان، ورغم أن الرابطة الدينية هي التي تجمع هؤلاء السكان.

هذه النظرة ظلت قائمة ومستمرة، وتعدت مرحلة الحكم التركي لتصل الى المرحلة الحالية، فالعرب واسرائيل، مثلاً، وان كانا ينظران الى المنطقة ضمن هذا المنظور، الا انهما، مع ذلك، يحاولان تفكيكها، ويتعاملان معها بهدف أن تفقد خصائصها الأصلية وتميزها.

وفي المرحلة الحالية، رغم أن النزعة الاقليمية والمصالح الأنية لمعظم بلدان المنطقة، قد طغت على عوامل التوحيد والتقارب، الا أن نظرة الآخرين، معظم الآخرين، لا تزال تصدر عن اعتبار أن المنطقة منطقة واحدة وأن السكان يشكلون قومية واحدة، كما أن لدى هؤلاء قناعة أن عوامل التجزئة والتباعد الظاهرة الآن والطاغية تبقى مؤقتة، ولا بد أن تصل من جديد عوامل التقارب والتضامن والوحدة، ويؤكدون استنتاجهم من خلال الشواهد التي تتبدى حين تتعرض المنطقة أو بعض أجزائها الى العدوان.

طبعي يجب أن لا نبالغ أو نتفاؤل في تقدير الجانب الايجابي، لكن مع ذلك، يجب الا نقيس الوضع كله في ضوء الحالة الراهنة، ففي ظل الانحسار والتراجع، وفي ظل غياب النظرة الجامعة والقيادة الكفوءة، وفي ظل الصراع والتناقض بين الانظمة الراهنة، فقد تولد شعور من خيبة الامل والضيق، وسادت السلبية، بحيث أن ردة فعل الجماهير اذا اتسمت بهذا القدر من الانكفاء، فليس مرجع ذلك الى ضعف الشعور القومي، وانما الى عدم الثقة بكل ما يطرح وبكل الذين يطرحون، وهذا يتجلى بوضوح أيضاً على مستوى القطر الواحد. ففي الوقت الذي كانت تتحرك المنطقة كلها، وتتعبأ من المحيط الى الخليج في فترة الخمسينات، ايأ كان الحدث الذي يقع، وياً كان المكان الذي يقع فيه، فإن الوضع الراهن يتسم بالسلبية وعدم التجاوب للأحداث التي تقع حتى داخل القطر ذاته.

ان السبب الأساسي في الحالة الراهنة هو غياب الديمقراطية، أي حرمان الجماهير من المشاركة في العمل السياسي، وفي الدفاع عن نفسها لزاء العدوان الداخلي والخارجي، بحيث أصبح

القمع هو العنوان الاساسي الذي يطبع الوضع كله، وأصبح تغيير المواقف والعلاقات والاتجاهات السياسية لقطر بكامله، والتي هي حصيلة سنوات من الجهد يتم برغبة حاكم، أو نتيجة نزوة، دون سؤال من أحد ودون رقابة من أحد.

جوهر النظرة الخارجية، اذن، الى العرب، بل والتعامل الحقيقي، ينبعان من اعتبارهم امة واحدة، والحالة الداخلية الراهنة لا تعكس حقيقة موقف الجماهير أو قناعاتها، وهي لذلك حالة سياسية راهنة، ويمكن أن تتغير تبعاً لتغير العوامل، أي يمكن أن تستعيد الامة وحدتها النفسية، وبالتالي وحدتها الفعلية، من خلال تغير الاوضاع وأيضاً بأشكال تعبير ونضال متعددة ومختلفة.

ان اعتبار حالة التراجع والانكسار النفسي وغياب الجماهير مقياساً لاستنتاج طبيعة مختلفة للمنطقة، أو دلالة على تطور نوعي يقتضي تجاوز الصيغة القومية، لا يدل على فهم حقيقي وواقعي وواع لحركة المجتمع والقوانين الداخلية العميقة والمؤثرة، ويؤدي أيضاً الى مزيد من التخبط والضياع، اما كيف تعالج الحالة الراهنة فإن الامر يقتضي مقاومة اليأس، أولاً، ومحاولة تأكيد الهوية والمعالم الاساسية للمرحلة ثانياً، ويقضي ثالثاً معالجة الاخطاء وتقديم البرنامج الذي يستطيع أن يقود حركة النضال ويستقطب الجماهير □

الدكتور عبد الرحمن منيف

كانون الثاني / يناير ١٩٨٥

